"العلائق الخفية بين الأبواب النحوية وتأثيرها في التقعيد الإفهامي عند سيبويه"

بحث مقدم من الباحث/

أحمد عبد اللّه صبره عبد العليم

كلية الآداب – قسم اللغة العربية – جامعة حلوان

ملخص

القارئ المتأمل في كتاب سيبويه يلحظ أن صاحبه كان يحاول أن يربط ربطا دقيقا بين موضوعاته التي اتفقت في وجه أو أكثر، ولما كانت موضوعات النحو تتضام تحت عنوانات كثيرة فقد حاول سيبويه الاعتماد على أوجه الاتفاق لوضع قاعدة عامة ينضوي تحتها أكثر من باب من أبواب النحو المتعددة.

فسيبويه كان حريصا على الوصو لإلى تلك الخيوط العالمة التي تربط أكثر من بابا من أبواب النحو المختلفة، وهذا واضح جدا في بابا المنصوبات (التمييز والحال) وكذلك في باب ما يمن من الصرف. وبالجملة فقل أن تجد موضوعا في كتاب سيبويه إلا وقد ألحقه سيبويه بغيره لجامع بينهما. وهنا تتبدى لنا الروابط الخفية التي عول عليها سيبويه في إيضاح المادة النحوية المنثورة في كتابه.

هدف سيبويه أن يأتي الدرس النحوي مفهوما واضحا، فقد عمد إلى عنصر الاستطراد، ومناقشة أكثر من باب في آن واحد، لجامع بينهما، فتراه يخلط خلطا واضحا بين كثير من الأبواب النحوية التي عَرفت تحديدا مغايرا عند أكثر النحاة التالين لسيبويه، فتراه يخلط الحال بالتمييز بالصفة، ويجمع بين الاسم العامل عمل الفعل وبين التوابع.

ذلك أن التدرج في عرض الأبواب النحوية سيما تلك التي تتسم بقدر من الطول وكثرة التفصيلات له عظيمُ الأثر في تسهيل وتقريب الباب النحوي، فتراه يذكر الباب في كثير من المواضع تارة مختصرا مقتضبا، ثم تراه يعرضه بعد ذلك عرضا مستفيضا، فكأنما يُوطئ للباب ويمهد له بذكر لمحةٍ مختصرة عنه، حتى إذا ما تنبه القارئ إلى ذلك، وأنه سيقع عليه مفصلا مشروحا واضحا، أحدث ذلك تشوفا ورغبة في الإلمام بالباب.

مقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق محمد عليه كل الصلوات تترى، وبعد .

فقد اتفق العلماء على اختلاف مناهجهم وتوجهاتهم على أن يضعو قواعد واضحة يبنو عليها كتبهم وينظمو عليها كتاباتهم؛حتى يكون الكلام واضحا لدى القارئين. هذه القواعد قد ينصون عليها في أول كتبهم وقد تستشف عبر استقراء هذا الكتاب أو ذاك، المهم أنه من النادر ومن غير المعتاد أن تجد كتابا وضع على غير نظام.

والحقيقة أن كتب المتقدمين لم تكون في وضوح منهجها وبيان تقسيماتها كما بدت عليه كتب المتأخرين، ومن هذا المنطلق فقد احتاجت كتب المتقدمين إلى مزيد من التحقيق والتوضيح حتى تبدو أكثر وضوحا وإحكاما لدى القارئ، وقد بذل النحاة والمحققين جهدا كثيرا في هذا الدرب نتج عنه ذلك الكم الهائل من الكتب والأبحاث.

وفي هذا البحث محاولة لرصد وتتبع لتلك الأطر والمنهجية التي جرى عليها سيبويه في كتابه، للتأكيد على أن هذا الكتاب عرف منهجا، ومنهجا قويما ومحكما في عرض قواعده النحوية.

فقد حرص سيبويه على أن يبدو الدرس النحوي أكثر تماسكا وانسجاما، وذلك من خلال الوصول إلى تلك الروابط الخفية والأقاعدة العامة التي يمكن أن ينسحب تحتها أكثر من باب من أبواب النحو.

وآية هذا التماسك وذاك الترابط الذي يلُفُّ جُلَّ مسائل الكتاب، أنه لو جاء هندسيٌّ بارعٌ ونثر تلك القواعد التي ضمَّها الكتاب على لوحة، مشيرًا إلى كل قاعدة بعلامة معينة على تلك اللوحة، ثم رام جمعَ المسائل النحوية التي اشتملها ذلك الأسلوب المحكمُ برسم بياني، لوصل في النهاية إلى مجموعة من الخطوط المتشعبة المتداخلة في أكثر

اتجاهاتها، ولتبين له أن نذرًا قليلا جدا هو الذي خرج عن هذا الرسم. ربما تصوُّرُ هذا الرسمِ يمثل أكبرَ دليل على ذلك التماسك الذي اتسم به الكتاب، ودقةِ ذلك الخيط الدقيق الذي ربط به سيبويه بين قواعده، ومدى هذا الجهد الذي بذله سيبويه في الربط بين أبواب الكتاب ومسائله

فيما تتلخص أسباب اختيار البحث فيما يلي:

- التأكيد على نجاعة المنهجية التي عوَّل عليها سيبويه في كتابه
- إلقاء الضوء على أهم المواضع التى تجلَّت فيها منهجية التقعيد الإفهامي في الكتاب.
- منهجية الكتاب المغايرة لأكثر كتب النحو التالية له

بينما تتبدَّى أهمية الدراسة فيما يلي:

- اهتمامها بالمنهجية الإفهامية في التأليف النحوي
- كونها تُقدِّم دراسة تطبيقية تتبُّعيَّة حول منهجية التقعيد الإفهامي، متدرجة من أول الكتاب حتى نهاية الأبواب النحوية.
- الإشارة إلى تلك الطرائق والأساليب التي عوَّل عليها في هذه الطريقة من التأليف النحوي
- محاولة التعرف على تلك الدوائرالأكثر اتساعا واستيعابا لأبواب النحو، والوصول إلى تلك الخيوطِ العامة الرابطة لأكثر من قاعدة.

منهج البحث:

جريت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمد البحث على تناول مواضع من الكتاب بالشرح والتحليل.

الدراسات السابقة:

لا يُعد البحث في مجال التقعيد عند سيبويه سابقة جديدة، بل إنّ التقعيد قد تناولته العديد من الأبحاث، منه من عرض له عرضا مقتضبا، ومنه من ذكره على استحياء وفي

جنبات بحثه، ومنهم من تعرض له متناولا إياه في جانب الدلالة، ومنهم من عرضه في جانب القياس لُيدلل به على نتائج محددة. ولم أجد دراسة تدرّجت في تناولِها لمسائل الكتاب في حدود ما بحثت بقصد إظهار تلك الطرائق التي سلكها سيبويه، بُغية أن يجد القارئ لكتابه ما يستعين به على فهمه.

ومن أهم تلك الأبحاث والدراسات التي عالجت هذه القضية

- **السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه،** وهي رسالة ماجستير قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة اليرموك قسم اللغة والنحو، للباحث/ محمد على رباع. وهي مقسمة إلى خمسة فصول، عالج في الفصل الأول الاستدلال بنوعيه المباشر وغير المباشر»الاستئناث»، متناولا أهميته وأنماطه، وناقش في الفصل الثاني التحليل والتأويل وأهم مرتكزاتِهما، وتناول في الفصل الثالث السماع المشكل وتناول فيه أحكام الكم والجودة والمسموع الشاذ، وعالج في الفصل الثالث السماع المعتمد على التقعيد المخصوص، وتناول فيه على وجه التحديد التقعيدَ عند سيبويه، المعتمد على الشعر والتنوع اللهجي.
- **الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه،** وهي رسالة لنيل درجة الدكتوراه للدكتور محمد سالم صالح. وهي رسالة قام بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، وقد ناقش فيها المسائل الصرفية والنحوية من الجانب الدلالي، مبتدئا بالجانب الصرفي، فناقش في الفصل الأول دلالة الصيغ الصرفية كالاشتقاق وعلاقته بالمسائل النحوية، ثم تناول في الفصل الثاني الشروط الدلالية في الوظائف النحوية في الجملة الاسمية عند سيبويه، ثم في الفصل الثالث الشروط الدلالية في الأساليب النحوية، ثم اختتم الرسالة ببيان أثر السياق في التراكيب النحوية عند سيبويه.
- **أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسةٍ مقارنة بالتراث العربي والمناهج اللغوية الحديثة،** إعداد/ سارة محمد الخالدي، وهي رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية

بيروت، وقد انصبّ جهد الباحثة على بيان دور السياق في العلاقات النحوية عند سيبويه، وكيف أنّ سيبويه أخذ في الإعتبار الجانب الاجتماعي للغة، مع بيان أثر ذلك في بعض اللغويين والنحاة، بإظهار العلاقة بين منهج سيبويه والمناهج اللغوية الغربية الحديثة.

- وقد ابتدأتْ ببيان دور السياق وعناصر العملية الكلامية عند سيبويه، ثم بيان أثر سيبويه في اللغويين كالجاحظ وابن جني وعبد القاهر، وأخيرًا بيان سياق الكلام وأثره عند سيبويه وغيره من اللغويين الغربيين أمثال دي سوسير، وبلومفيلد، ومالينوفسكي.
- **القياس النحوي في كتاب سيبويه**: للباحث صالح محمد أبو صيني، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير جامعة اليرموك، وقد أبتدأ ببيان القياس عند الحضرمي، ثم عيسى بن عمر من خلال المسائل المنسوبة إليه، ثم تناول القياس في المسائل المنسوبة إلى أبي عمر بن العلاء «مرحلة النضج»، ثم القياس عند الأخفش الأكبر، ثم القياس عند يونس»مرحلة التوسع، وأخيرًا عند الخليل وسيبوييه «مرحلة الاكتمال».
- **دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه**، إعداد الطالب/ موسى إبراهيم حسن الشلتاوي، إشراف أ.د/ نهاد الموسى، وهي رسالة قُدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير 1991م، في تخصص اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، وتقع الرسالة في خمسة فصول، اقتصر الفصل الأول على المقدمة والتعريف بسيبويه، وبيان منهجه في التحليل النحوي، وناقش وفي الفصل الثاني اللغة والسياق وتناوُلَ العلماء لهذه القضية، ودورَ الساق في وجود عوارض التركيب، وفي الفصل الثالث تناول دور المتكلم وسياق الحال وسياق الموقف، وفي الفصل الرابع وضّح دور السياق في العلاقة بين اللفظ والمعنى، وجاء الفصل الخامس والأخير وناقش فيه السياق الاجتماعي وأثر ذلك في الاستعمال والسياق الخارجي عن التحليل الداخلي، والصلات الخارجية عن الصلات الداخلية.

أمّا عن المواضع التي اختصّ البحثُ ببيانها فهي على النحو التالي:

* لما أراد سيبويه التفريق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم أرجع هذا إلى طبيعة الفعل، ثم عادل بينهما فكما أن المتعدي يصل إلى المفعول، لِما يُفيده من إكمال المعنى، فإنّ اللازم وإن كان غيرَ مُحتاج لمفعول، فإنّ فيه دلالةً على اسم الحدث، ولذا، فإنه يتعدى إليه، وذلك قولك: «ذهب عبد الله الذهاب» و«ذهب عبد الله الذهاب الشديد». ثم بيّن بُعيد ذلك أن هذا اللازم يتعدى أيضا إلى الزمان والمكان، وذلك قولك: «قعدت شهرين» وجلست مجلسا حسنا». قال سيبويه: «**واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدَّى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدلَّ على الحدث. ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهابٌ، وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيدٌ أم عمرو، ولا يدل على صَنفٍ، كما أنَّ ذهب قد دلَّ على صنفٍ وهو الذَّهاب**»[1]

كذلك لما أراد سيبويه التأكيد على أنه لا ينبغي لك الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين لِما بين ذينك المفعولين من اتصال في المعنى. قال: «**وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تُبيِّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكًّا، وذكرت الأول لتُعلِم الذي تُضيف إليه ما استقرَّ له عندك من هو . فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكًّا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك، أو تُقيم عليه في اليقين**».[2]

* جرت العادة عند سيبويه على أن يستهل حديثه عن الباب بمثال متبوع بعبارة مقتضبة تشرحه وتبين أهم خصائص الباب. فنجده في حديثه عن التعجب يقول: «**وذلك قولك: ما أحسَنَ عبدَ الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به**»[3]. فالحقيقة أنّ من يقرأ هذه العبارة ويستحضر هذا المعنى المذكور الذي يُمثَّلُ به، لا يعتريه لبس ولا غموض في فهم هذا الباب برمَّته. ولك أن تنظر إليه حينما أراد أن يشرح ما يعني بالإسناد، وبناء الاسم على الفعل والفعل

(1) – الكتاب، لأبي بشر عمر بن عثمان "سيبويه"، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 سنة 2006م – 1427هـ. 34/ 1 – 35

(2) – الكتاب 40/ 1

(3) – الكتاب 72/ 1

على الاسم، قال: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تُريد بقولك مبنيٌ عليه الفعل أنه في موضع مُنطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني عليه الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء».[1]

* لما أتى سيبويه على ذكر الأسماء العاملة عمل الفعل، وكانت تلك الأسماء ليست على درجة واحدة في المشابهة للفعل، عمِلَ سيبويه على تفصيلها، مبتدئا بالأقرب للفعل، فقد نصَّ في بادئ الأمر على أن الأصل في هذه الأسماء التي جرت مجرى الفعل هو اسم الفاعل، وما عمل من الأسماء الأخرى فهو على المشابهة باسم الفاعل. فقال مبينا الفارق بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة: «**فأمَّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل، وإنما جاز في التي بُنيت للمبالغة، لأنها بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة، فإذا لم يكن فيها مبالغةُ الفعل فإنما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ**».[2]

ولما كانت الصفة المشبهة أكثر شياعا من غيرها، فهي لا تُقيّد بصيغٍ معينة تَحُدُّها، بل هي تعتمد على الذوق والسماع، ولما كان هناك نوع من المشابهة بين الصفة المشبهة وبعض صيغ المبالغة، فقد بين سيبويه الفارق ببعض الأمثلة بطريقة سهلة بديعة، فقال: «**وتقول: أعبد الله أنت رسولٌ له ورسوله، لأنك لا تُريد بفعول ههنا ما تريد به في ضروب؛ لأنك لا تُريد أن توقع منه فعلا عليه، فإنما هي بمنزلة قولك: أعبد الله أنتِ عجوزٌ له. وتقول أعبد الله أنت له عديل، وأعبد الله أنت له جليس؛ لأنك لا تريد به مبالغة في فعل، ولم تقل مجالسٌ فيكون كفاعل، وإنما هذا اسم بمنزلة قولك أزيدٌ أنت وصيفٌ له أو غلام له**».[3] .

فأنت واجد أن سيبويه قد وضع قاعدة عامة تنسحب عليها كل الأسماء العاملة عمل الفعل.

* من الثابت أن النحو مادة تعتمد في أكثرها على فهم التراكيب فهما يمكِّن من الكشف عن تلك العلائق المشكِّلة لتركيب ما، وهذه الخصيصة تتضح أكثر في باب

(1) – الكتاب 1/ 81

(2) – الكتاب 1/ 117

(3) – الكتاب 1/ 117

التوابع، فليس المراد بقولنا أن هذه الكلمة تابعة لسابقتها، ليس المقصود ذلك المعنى السطحي المتضمَّن في أنها تحمل عنها علامتها الإعرابية، إن هذا التوصيف المختصِرَ لتلك العلاقة بين التابع والمتبوع ينضوي على مفهوم أكثرَ عمقا من تلك المشابهة في مجرد العلامة الإعرابية، بل إن هناك ارتباطا تاما بين البدل والمبدل منه في الوظيفة المعنوية والدلالة بشكل عام، وآية ذلك في قولنا: «رأيت قومك أكثرهم»، وقوله تعالى: (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ) [1]، فأنت واجد ترابطا في المعنى بين التابع والمتبوع في كلا التركيبين، ففي المثال الأول «رأيت قومك أكثرهم» تجد أن الفعل رأيت يحتمل كلا الاسمين، دون أن يُمثِّلَ ذلك عبئا على العامل، فالاسمان بمثابة اسم واحد، غير أن هذا أكثرُ توضيحا للمراد، وهذا يعكس دقة سيبويه في قوله في أول باب التوابع «**هذا باب من الفعل يُستعمل**[2] **في الاسم، ثم يُبدل مكان ذلك الاسمِ اسمٌ آخرُ فيعمل فيه كما عمل في الأول**»، وقد أجرى سيبويه هذا الباب على معنيين، قال: «**فهذا يجيء على وجهين:**

على انه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه أوَّلها، ولكنه ثنى الاسم توكيدا.

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يُبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناسا منهم».[3]

ومما يؤكد تلك العلاقة بين التوابع في الوجه الأول: أن قولنا «رأيت أكثرَ قومك» فيه دلالة على أن البدل وإن كان هو المراد إلا أننا لا يمكن أن نتخلى عن المبدل منه، وأن القول بأن المبدل منه على نية الطرح يراد به التدليل على أثر البدل في جعل العبارة أكثر دقة وإيضاحا؛ وذلك لأن البدل يُضفي على العبارة نوعا من الدقة والتحديد الدقيق للمعنى المراد، دون أن يُراد من هذا القول طرحُ المبدل منه ومحوه تماما، قال السيرافي: «اعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنّه لم يُذكر، والنحويون يقولون: إنّ التقدير فيه تنحية الأول وهو المبدل منه ووضع البدل مكانه، وليس تقديرهم

(1) – سورة ص[29]

(2) – أظن أن (يستعمل في الاسم) ههنا بمعنى (يعمل في الاسم)

(3) – الكتاب 1/150 – 151

تنحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البدل قائمٌ بنفسه»[1].
وفي المثال الثاني: وهو قوله تعالى: «كتاب أنزلناه إليك مباركٌ» تجد علاقة بين الصفة والموصوف، علاقةً ليست مقتصرة على العلامة الإعرابية، بل التابع بشكل عام متصل بالمتبوع في المعنى والدلالة. ولذلك عرَّفه النحويون بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[2]، وفي هذا دلالة على قوة الرابط المعنوي، وقد شدد سيبويه على هذا، فقال: «ولا يجوز أن تقول: «**رأيت زيدا أباه والأب غير زيد؛ لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تثني الاسم توكيدا وليس بالأول ولا بشيء منه**»[3]

* استهل سيبويه حديثه عن الأسماء العاملة عمل الفعل المضارع بقوله: «وذلك قولك: «هذا ضاربٌ زيدا غدا، فمعناه وعملُه مثل هذا يضرب زيدا غدا»[4]. ثم بيّن سيبويه أنّ هذا الاسم قد يتخلى عن التنوين دون أن يتغير معناه عمّا هو عليه؛ ذلك أن المعنى له سلطان على عمل الأسماء عمل الفعل، فرغم أن كثيرا من الأسماء العاملة عمل فعلها يجوز فيما بعدها الجر والنصب، ويكون كلاهما عربيٌ صحيح من الناحية النحوية، إلا أنه بقدر من التدقيق يمكننا أن نقف على أي الوجهين أقربُ إلى روح المعنى المراد من الجملة. وهذا ما عناه سيبويه في هذا الباب. قال سيبويه: «**واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغيَّرُ من المعنى شيءٌ**»[5] **وقال أيضا: «وليس يغيِّرُ كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عزَّ وجل(كل نفس ذائقة الموت) و (إنا مرسلوا**

(1) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي و على سيد على، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1سنة 2008م 1429هـ. 9/ 2 – 10

(2) – انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، أربع مجلدات، (د.ت)123/ 3، وحاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى، تأليف يس بن زين الدين الحمصي الشافعي تـ: 1061هـ، وبأعلى الصفحات مجيب الندى إلى شرح قطر الندى، لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن على الفاكهى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2سنة 1390هـ 1971م، صـ249/ 2.

(3) – الكتاب 1/ 151

(4) – الكتاب 1/ 164

(5) – الكتاب 1/ 156

الناقة) و (لو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم) و (غير مُحلِّي الصيد). فالمعنى معنى (ولا آمِّين البيت الحرام)»[1]، فالاسم العامل عمل الفعل في تلك الآيات يمكننا أن نحاول الوصل إلى أي الوجهين أكثر ملاءمة له، فكلما استُشفَّ من الاسم روح الفعلية والإيقاع كلما كان الأفضل فيه النصب، وإن استشف منه الثبات وما يوجد بين المتضايفين كان الأفضل الجر؛ ذلك أن هذه الأسماء العاملة عمل الفعل تأخذ رسم الاسم ومعنى الفعل؛ لأجل ذلك وإن كان إعمالها عمل الفعل إو إجراؤها على الاسمية صحيحا في أكثر المواضع والتراكيب فإنها تعتمد على الحسِّ اللغوي في اختيار الوجه الأنسب إلى المقام.

مع الأخذ في الاعتبار أن كلا الوجهين النصبَ والجرَّ عربيٌّ جائز كما هو ثابت في الدرس النحوي. هذه المعاني الدقيقة المنبثقة من المعنى، نص عليها سيبويه من خلال حشده لطائفة من الشواهد الشعرية، ليدلل على أن إجراء هذه الأسماء على المعنى لا يعنى خروجها عن الأصل وهو الإعمال، ومما أورده سيبويه قولَ الزبرقان بن عمرو:

مستحقبي حَلَقِ المـازيِّ يحفزه بالمشرفيِّ وغـابٌ فوقه حصِدُ[2]

وقول النابغة:

احكم كحكم فتاة الحيِّ إذ نظرت إلـى حمام شـراعٍ وارد الثَّمَدِ[3]

(1) – الكتاب 166/ 1

(2) – البيت للزبرقان بن عمرو، وهو في ديوانه وهو برواية

«مستحقبو حَلَقَ المازي بِخُفرته *** ضَربٌ طِلَخْفٌ وطعنٌ بينه خَضَدُ»

راجع شعر الزبرقان بن بدر. وعمرو بن الأهتم، دراسة وتحقيق: الدكتور/ سعود محمد عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1سنة 1404هـ 1984م، صـ38. والكتاب 167/ 1. و شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي، تح: د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت، ط1ـ 1416هـ 1996م 309/ 1. و شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي جعفر محمد بن النحاس، تح: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ط1سنة 1406هـ 1986م صـ82. و النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمِرِّيُ تـ:476، قرأه وضبط نصَّه. الدكتور يحيى مراد. دار الكتب العلمية بيروت، ط1 سنة1425هـ 2005م 127/ 1

(3) – ، صـ36. والكتاب 168/ 1. وشرح الأبيات للنحاس 82. وشرح أبيات سيبويه لابن السيرفي 166/ 1. وأمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسَنِيِّ العلوي تـ 542هـ،

وقول المرار الأسدي:

سـلّ الهموم بكلِّ معطي رأسِـهِ نـاجٍ مخالط صهبة مُتعِّيس[1]

واختتم سيبويه كلامه قائلا: «**فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة، لأنه إنما أُجري مجرى الفعل المضارع له، فكما أشبهه الفعلَ المضارع في الإعراب، فكلُّ واحدٍ منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه به في الإعراب.**[2] .

قال سيبويه أيضا: «**هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه0، وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى** هذا الذي ضرب زيدا وعمل عمله؛ **لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين**»[3] .

قد أوردت أكثر من كلام لسيبويه، وجميعه كلامٌ واضح لا يختلجه أي قدر من الصعوبة، بل هو سهل لدرجة أن يفهمه غير المتخصصين في اللغة، وبقراءة متأنية لهذه الفِقرات نجد أن المعنى المسيطرَ على الإعمال هو التغيير والفعلية، والمعنى المسيطر على عدم

تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، (د.ت)، صـ 29/ 3

(1) – انظر البيت في الكتاب 1/ 168 1/ 426، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 203، وشرح النحاس82، والنكت للأعلم 1/ 128، و شرح المفصّل، لابن يعيش تـ643هـ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 2001م 1422هـ

تـ643هـ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 2001م 1422هـ

2/ 127، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تح: على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتو عبد الفتاح إبراهيم شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث القاهرة، ط 1415هـ 1/ 184، 1994.

(2) - الكتاب ١٧١/١

(3) – الكتاب 1/ 181 – 182

الإعمال هو الثبات والنسبة[1]، فمعلوم أن الفعل الماضي به دلالة على الثبات، وأن الحدث قد وقع وانتهى، بعكس الفعل المضارع الذي من أهم معانيه التجدد والاستمرار، أي أن معنى الفعلية والحدوث لا زال مسيطرا على الفعل. ولما كانت طبيعة الأفعال أن تعمل سواء أكانت ماضية أم مضارعة؛ لِمَا لها من صلة بما بعدها من الفاعلية والمفعولية، وكانت الأسماء العاملة عمل الأفعال يلُفها شيءٌ من اللبس لكونها يتوزعها مؤثران:

الأول: الاسمية الناتجة عن رسمها، فهي وإن كانت تحمل معنى الفعل إلا أنها أسماءٌ وتتحمل علاماتِ الأسماء، والأسماء بوجه عام يحوطها طابع ثبات الصفة.

والثاني: الفعلية وهو الناتج عن المعنى الذي يحمله ذلك الاسم. والأفعال تعني الحدوث، وأن شيئا وقع أو يقع، أو في طريقه إلى الوقوع.

ولما كان معنى الثبات موجودًا في الفعل الماضي، لم يعمل في الاسم العامل عمله إلا بشروط.؛ لأنه قد اجتمع فيه مؤثران كلاهما يحمل معنى الثبات والاستقرار، لذا لاءم ذلك الإضافةَ إلى ما بعدها. أما المضارع لِما له من الحدوث، عَمِلَ الاسم المشتق منه بدون قيد أو شرط.

وهذا مما يؤكد على أن ما يُجرُّ بعد هذا الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها لا يُجر فقط لأجل حذف التنوين؛ ولأن التنوين معاقبٌ للإضافة. ويجب أن لا يخلوَ الاسم من أحدهما. بل الناظر المتأني في النظر والتدقيق يلحظ أن الإضافة أكثرُ مواءمة من غيرها، ومثال ذلك قولهم: «رأيُ عيني» و«كسبُ يدي» فإن معنى الإضافة مسيطر على التركيب.

* لما انتقل سيبويه إلى الحديث عن الصفة المشبهة باسم الفاعل، تحت باب: «**هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه**» قال:

«ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلومٌ، إنما تعمل فيما كان من سببها معرَّفا بالألف واللام أو نكرة، لا تُجاوز هذا، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه.

والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوَّته في الأشياء.

(1) – أي نسبة أحد الكلمتين للأخرى وهو المعنى المصاحب للإضافة.

والتنوين عربيٌّ جيِّدٌ، ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدا إلا نكرة على حاله منونا. فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يُجاوز به معنى النون والتنوين، كان تركهما أخفَّ عليهم، فهذا يفسر أن الإضافة أحسنُ مع التفسير الأول».[1]

ثم قال: «فالمضاف قولك: هذا حسن الوجه، وهذه حسنة الوجه. **فالصفة تقع على الاسم الأول ثم تُصِلُها إلى الوجه وإلى كُلِّ شيء من سببه على ما ذكرت لك.**، كما تقول: هذا ضارب الرجل، وهذه ضاربة الرجل؛ إلا أن الحسن في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول».

واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثرُ وأحسنُ من ألا تكون فيه الألف واللام؛ لأن الأوَّل في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل فكان إدخالهما أحسنَ وأكثرَ، كما كان ترك التنوين أكثر، وكان الألف واللام أولى لأن معناه حسنٌ وجهه، فكما لا يكون هذا إلا معرفة اختاروا في ذلك المعرفة». [2]

وقد آثرت أن أنقل كلام سيبويه لما رأيت فيه من الوضوح، والتناغم وأنه يوضح القاعدة ويعللها ويضرب لها الأمثال في وجازة وحسن سرد. وانظر كيف يوائم ويقارب بين الأوجه الجائز، وبين مواطن الإجادة ومواطن القبح، والكتاب يعج بكثير من هذا، ولكن سأجتزئ في هذا المبحث باقتطاف فقرات وجيزة تفي بالغرض وهو إظهار براعة سيبويه في إفهام وتوضيح أبوابه النحوية.

وما أن انتهى سيبويه من الحديث عن اسم الفاعل والصفة المشبهة حتى أتبعهما بالحديث عن اسم التفضيل ثم قال في معرض حديثه عن اسم التفضيل:«**ولا يعمل إلا نكرة كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فأُلزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا**»[3]، **ثم قال عقِيب ذلك «ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة؛ ألا ترى أنك تؤنثها و تذكِّرُها وتجمعها كالفاعل. تقول «مررت برجلٍ حسنِ الوجه أبوه» كما تقول «مررت برجلٍ حسنٍ أبوه» فإن جئت بخير منك، أو عشرين، رفعت؛ لأنها مُلحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل فلم تقو قوة المشبهة كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل»**[4].

(1) – الكتاب 1/ 194 – 195

(2) – الكتاب 1/ 196 – 197

(3) – الكتاب 1/ 203

(4) – الكتاب 1/ 203 – 204

وثابت عند سيبويه وجميع النحاة أن الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها بالفرعية على اسم الفاعل ولا تتمكن تمكنه؛ لرسوخ قدمه في التشبيه بالفعل. قال ابن يعيش في ذلك»وإنما تعديتها على التشبيه لا على الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد ضارب عمرًا» فالمعنى أن الضرب وقع بعمر، وإذا قلت: «زيد حسن الوجهِ»، فلست تخبر أن زيدًا فعل بالوجه شيئا، بل الوجه فاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي حَسُنَ»[1]، ودليل ذلك أنها لا تكون إلا من اللازم، وأنها تقصُر عن أن تنصب مفعولا فشبهوا منصوبها بالمفعول، بينما اسم التفضيل لم يقوَ قوة الصفة المشبهة في جريانه على الأول في قولك «مررت برجل خيرٌ منك أباه»، قال أبو سعيد: «قوله: ولم يقو «خير منك» و «عشرون رجلا» قوة الصفة المشبهة، يعني لم يقوَ أن تقول «مررت برجلٍ خير منك أبوه» و «وعشرين درهما دراهمُه» كما تقول «مررت برجلٍ حسن الوجهِ أبوه، كما لم تقو الصفة المشبهة قوة اسم الفاعل الجاري على فعله، لا تقول «زيدٌ الوجه حسنٌ كما تقول «زيدٌ الرجل ضاربٌ»[2].

ويمكن أن نلحظ من هذا التقسيم وهذا التدرج في إعمال هذه المشتقات عمل الفعل شبهًا وترابطًا بينه وبين التدرج في «الفعل» من حيث البناء والإعراب، فثابت على الرأي الأرجح عند النحاة أن الفعل مبنيٌ في الأصل، وقد دخله الإعراب على قدر دخوله في الاسم، ومشابهته له، فلما شابه المضارعُ الاسم في أكثر جوانبه عمل في أكثر أحواله فشابه بذلك اسم الفاعل حيث عمل في أكثر أحواله، أما في حالة الفعل الماضي فقدعمل بتحفظ كبير، وأشبه بذلك الصفة المشبهة، أما في فعل الأمر فقد أنعدمت مشابهته بالاسم، فبُني في كل أحواله، فشابه اسم التفضيل. وهذا ما عمِل سيبويه على توضيحه، فهو دائما يتدرج في عرض قواعده ويحاول أن يربط بينها بقاعدة عامة تجتمع في كل الأبواب.

ومما يؤكد على أن سيبويه كان في تناوله للأبواب النحوية يراعي قدرا من الترابط والتعلق أنه في حديثه عن الأسماء العاملة عمل فعلها بدأ بالحديث عن اسم الفاعل، ثم اتبعه بالحديث عن الصفة المشبهة، ثم انتقل إلى اسم المفعول، ثم من اسم المفعول تحول إلى الحديث عن اسم التفضيل، ومن اسم التفضيل أشار إلى المفعول به ليفرِّق

(1) – شرح المفصل لابن يعيش 4/ 107

(2) – شرح السيرافي 2/ 74

بين المفعول به والتمييز، وبعد تعريفه للتمييز وفصله عن غيره من المفاعيل انتقل إلى الحديث عن الأعداد[1]. وهناك تسلسل وترابط بين هذه الموضوعات النحوية، فاسم الفاعل والصفة المشبهة لهما صلة باسم التفضيل واسم التفضيل له صلة بالتمييز، والتمييز له صلة بالمفعول به، ولا يخفى ما بين التمييز والعدد من ترابط واتصال. ولهذه الطريقة تأثيرٌ على ترابط المعلومات وتوضيح بعضها ببعض. ذلك أن هذه الطريقة تُعوِّلُ كثيرا على عملية الاستدعاء بين هذه الأشياء التي فيها قدر من الترابط والاتصال.

* حينما عرض سيبويه للظرف وأحواله من الاتساع، ذكر في مواضع كثيرة أنّ الظرف يجوز فيه النصبُ على الظرفية، والرفعُ على الوجازة والاتساع، ولمَّا كان الأصل في الظرف أن يكون منصوبا؛ ذلك إذا كان المعنى فيه خالصا للظرفية خاليا من أي معنى آخر كالابتداء والفاعلية وغيرها من هذه المعاني التي تتعاقب على الظرف في بعض الجمل والتراكيب، لمَّا كان هذا الأصل ثابتا، فقد حرص سيبويه على أن يتمسك به على الرغم من أنه يُجيز الرفع والنصب في كثير من التراكيب التي أتي فيها الظرف على غير ماله من باب الاتساع، لكنه مع ذلك كان يعتمد في تفضيل النصب والرفع، رغم جواز الوجهين في الأقرب للظرفية، فكلما كان الظرف أكثر تحديدا للمكان أو الزمان المُراد، كلما كان أقرب إلى النصب، ومن ذلك أنه في قوله: «ما لقيته مذ يومُ الجمعة صباحًا. فقد جعل النصب للكلمة الأخيرة وأجرى الأولى «يوم الجمعة» على الرفع؛ ذلك لأن «صباحا» أكثرُ دلالة وتحديدا للظرف. قال سيبويه: «**ومثل ذلك: ما لقيته مذ يوم الجمعة صباحًا، أي في هذه الساعة، وإنما معناه أنه في هذه الساعة وقع اللقاء، كما كان ذلك في سير عليه يومُ الجمعة غدوةً**»[2]. من ذلك أيضا أنه ساوى بين الصفة و«ال» التعريفية في كونهما يجعلان الظرف متمكنا؛ إذ أنهما يوسعان دائرة الظرف لِمَا فيهما من العموم».

ولمّا أراد سيبويه أن يوضح أنّ الصفة لا تقع في الغالب موقع الاسم، نص على ذلك بأسلوب غايةٍ في الوضوح والجلاء. قال رحمه الله: « **ومما يُختار فيه أن يكون ظرفا ويقبُح أن يكون غير ظرف، صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلا، وسير عليه حديثا،**

(1) – انظر الكتاب 1/ 181 – 206

(2) – الكتاب 1/ 223

وسير عليه كثيرا، وسير عليه قليلا، وسير عليه قديما. وإنما نُصِبَ صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنه لا يكون إلا حالا قوله: آلا ماء ولو باردًا؛ لأنه لو قال: ولو أتاني باردٌ كان قبيحًا، ولو قلت آتيك بجيد كان قبيحا حتى تقول بدرهم جيد، وتقول آتيك به جيدًا، فكما لا تقوى الصفة في هذا إلا حالا أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفا أو تجري على اسمٍ، فإن قلت دهرٌ طويل أو شيء كثير أو قليل، حَسُنَ».[1]، **ثم قال في موضع آخر في التفريق بين الاسم والصفة، قال: «ولو قلت ائتني ببارِدٍ كان قبيحا، ولو قلت ائتني بتمرٍ كان حسنا، ألا ترى كيف قبُح أن يضع الصفة موضع الاسم»**.[2]، **وقال أيضا في هذا المعنى: «ولو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحا، لأنه صفة ولا تكون موضع الاسم»**.[3]

*في النحو مواضع كثيرة متشابهة إلى حد كبير، ولذا تحتاج إلى حس لُغوي دقيق، وقريحة وذكاء عقلي، كما أن هذه الأمور المتشابهة تحتاج إلى شيء كبير من الدقة في انتقاء الأمثلة الموضحة لها. مثال ذلك أن سيبويه كان يوضح ما كان موضعا لاحتمال أكثر من وجه بطرق شتى، فحينما أشار إلى أن الكاف التي في «رويدكم» حرف لمجرد الخطاب وليست بضمير. دلل على ذلك بأكثر من طريقة، فبعد أن أشار إلى أن أسماء الأفعال لا تحتمل الضمير، بل يكون منويا، أشار إلى أن الكاف في رويدك للخطاب، ودلل على ذلك باللفظ والمعنى، فنصَّ على أن تلك الكاف ربما استغنِيَ عنها إذا استبان المخاطب ولم تكن مضطرا إلى تنبيهه، كما في النداء حين تحذِف «الياء» لإقبال المنادى عليك. قال سيبويه: «**ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: أرأيتك فلانا ما حاله، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تُلحقُ الكاف كنت مُستغنيا عنها كاستغنائك حين كان المُخاطَبُ مقبلا عليك....، وما يجئ في الكلام توكيدا لوطُرح كان مستغنى عنه كثير**»[4]. وقد بين ذلك من خلال:

(1) – الكتاب 1/227

(2) – الكتاب 1/270

(3) – الكتاب 1/290

(4) – الكتاب 1/245

- المعنى: فأكد في البداية على أن تلك الكاف التي في «رويدك» لا تفيد سوى التعريف بالمخاطب، بل هي أشبه بـ «لك» التي تجيء بعد «هلم لك»، في أنها توضح جهة الخطاب والاختصاص، قال سيبويه: «**ونظير الكاف في رويدك في المعنى لا في اللفظ: «لك» التي تجئ بعد هَلُمَّ، في قولك: «هلم لك، فالكاف ههنا اسم مجرور باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف في رويد وأشباهها، كأنه قال هلم، ثم قال إرادتي بهذا لك، كأنه قال، سقيا لك**».[1]
- اللفظ: بين أن من الدلائل على أن الكاف للمخاطبة في «رويدك» قولك «إليَّ زيدًا»، قال سيبويه: «**ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرت فاعلا في النية، وإنما الكاف للمخاطبة: قولك عليَّ زيدًا، وإنما أدخلت الياء على مثل قولك للمأمور أولِني زيدا**».[2]

ولا أحسب أنّ هناك طريقة أكثر عمقا، وأجلى بيانًا يمكن أن تُفْهِمَ وتُبين هذه المواضع أكثر مما هي عليه الآن من والوضوح والجلاء.

* في النحو العربي كثير من القواعد التي تحتاج في توضيحها إلى وضوح العرض واتساقه، ودقة اختيار الأمثلة، ويمثِّلُ ذلك طريقة ناجعة في إيضاح القاعدة في سلاسة ويسر، ويكون أسهلَ على المتلقي والقارئ من ذكر القاعدة وإردافها بقائمة من العلل العقلية التي لا تزيد القاعدة إلا صعوبة وتعقيدا، وأقصد القواعدَ التي تحتاج إلى توضيحها بقدرٍ من التفصيل، مثل قول سيبويه في التحذير: «إياك أنت نفسُك». وضرورة ذكر الضمير، وأنه يقبح أن تقول»إياك نفسُك» دون ذكر الضمير. قال سيبويه: «**فإن قلت: إياك نفسُك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قُبحه رفعٌ، ويدلك على قُبحه أنك لو قلت: اذهب نفسُك كان قبيحا حتى تقول: أنت نفسك، فمن ثمَّ كان نصبًا؛ لأنك إذا وصفت بنفسك المُضمرَ المنصوب بغير أنت جاز، تقول: رأيتُكِ نفسك، ولا تقول انطلقتَ نفسك**».[3]، فانظر إلى تلك الطريقة المتّبعة في العرض والتوضيح وقارنها إن شئت بغيرها من الطرق في معالجة القواعد، وسترى ما تنضوي عليه الطريقة من توضيح وإفهام.

(1) – الكتاب 1/246

(2) – الكتاب 1/250

(3) – الكتاب 1/278

* حينما أتى سيبويه على ذكر واو المعية بيّن في بادئ الأمر أنها تكون بمعنى «مع»، وأنها تُعمِل في الاسم ما قبلها، وبعد أن أشفعها بما يوضِّحها من الأمثلة، أراد أن يفرق بينها وبين الواو التي تكون بمعناها غير أنها لا يكون ما بعدها إلا رفعا على كل حال، وهي الواو التي قي قولهم: أنت وشانك، وكل رجل وضيعتُه، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد.... .فبعد أن بيّن أنها في البابين بمعنى «مع»، وأنها في الحالين يعمل فيما بعدها ما عَمِل في الاسم الذي تعطفه عليه، قال عن الواو التي تكون بين الاسمين: «**هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول، إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال، وذلك قولك أنت وشانَك، وكل رجل وضيعته... .،ثم قال بُعيد ذلك: وإنما فُرِّق بين هذا وبين الباب الأول**[1] **لأنه اسم، والأول فعل فأُعمل، كأنك قلت في الأول ما صنعت أخاك، وهذا مُحال، وإنمًا أردتُ أن أُمثّل لك**»[2]. فانظر كيف بيّن سيبويه الفارق بين الواو في البابين، وكيف أرجع العمل في الحالين لِما قبل الواو، وكيف أكد على أنَّ النصبَ ألزم وأقربُ إلى الفعل؛ لِما فيه من العمل والحَدَث، وأن الرفع مقترن بالاسم لِما فيه من الثبات والاستقرار، ثم انظر إلى تلك المقاربة بين البابين، وكيف أنَّ طريقة العرض يكون لها أثر كبير في إيضاح القواعد، فأكثرُ كتب النحو عرضت الباب الأول في باب المنصوبات، وعرضت البابَ الثاني في باب المرفوعات، ليس هذا فحسب، فلمَّا ورد من كلام العرب ما يتعارض مع ما قعّده، خرَّجه بطريقة لا تَخَالُفَ بينها وبين ما قعده، بل وتتماشى مع المعنى وسأنقل نصه كاملا، لترى كيف فصَّل العلَّة وبينها بطريقة جيدة، قال سيبويه: «**وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيدا. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنّهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقُض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريد، وما كنت وزيدا؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدرُ الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرا. ومن ثم أنشد بعضهم**»[3]

(1) – أي واو المعية

(2) – الكتاب 1/299 – 300

(3) – الكتاب 1/303

فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ يبَرِّحُ بالذَّكر الضابطِ[1]

وقد بين سيبويه أن ذلك جائز في الاستفهام، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا.

* توسع سيبويه في الحديث عن المصادر، فقد أفرد لها ما يربو على أربعين صفحة[2]، عرض فيها أحوالَ المصادر بعد الأفعال المضمرة عرضا رائقا، وعلى الرغم من تقسيماته الكثيرة، فقد قسمها إلى ثلاثةَ عشْر بابًا، وعلى الرغم من أن تلك التقسيمات الكثيرة قد تُمثل نوعا من الصعوبة والخلط عند القارئ، فإنه كان دائما ما ينصُّ على قواعدَ عامةٍ تربط تلك الأبوابَ ربطا محكما، وتطَّرد اطِّرادا واضحا بين كثير من الأمثلة المذكورة. فقد بين سيبويه في بداية حديثه أن هذه المصادر منها ما ينتصب على نية انخزال الفعل ونيابة المصدر عنه في المعنى، وذلك يكون في حالتين: إمّا أن يكون لهذا المصدر فعل مشتق منه، وإما أن يوجد ما يتطلب وجودَ الفعل كالاستفهام والأمر والنهي وغير ذلك. هذا من ناحية اللفظ، أمّا من ناحية المعنى فقد اشترط سيبويه فيه أن يكون الكلام على نية إثباته وتزجيته، ومن ثم فهو ينصب لأنه لا يخبر عن شيء ثابت مستقر.

أما الرفع فيكون على نية الإخبار، ويكون الكلام مبنيًا على اسم خالصٍ غيرِ مشوبِ برائحةِ الفعل، ويكون المتكلمُ فيه قاصدَ الإخبار عن شيء مستقر ثابت، وآكد مثال على ذلك، ما ذكره سيبويه حول قوله تعالى: (قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ) [3] على تقدير موعظتُنا معذرةٌ إلى ربكم. وقوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[4]. والتقدير فصبري صبرٌ جميل. وأمّا

(1) – انظر البيت في الكتاب 1/ 303 . وديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ط سنة 1385هـ 1965م، ثلاثة أجزاء، 2/ 195. والمقاصد النحوية في شرح شواهد شُرُوح الألفية المشهور بـ"شرح الشواهد الكبرى"، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: أ.د/ على محمد فاخر و أ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني و د/ عبد الزيز محمد فاخر، دار السلام، ط1سنة 1413هـ 2010م، صـ1075، وشرح بن يعيش 1/ 445 448، وشرح الأشموني أعلى حاشية الصبان 2/ 137

(2) – انظر الكتاب ابتداءً من صـ 1/ 311 إلى صـ1/ 348

(3) – سورة الأعراف [164]

(4) – سورة يوسف [18]

ما جاز فيه الوجهان من النصب والرفع من تلك المصادر التي حذفت أفعالها فعلى نية المتكلم ومراده، فقد يكون مراده إثباتَ الكلام وتزجيتَه وتأكيدَه، وحينها يكون النصب، وقد يكون مرادُه الإخبار، ومن ثم يجب الرفع. كما أنّ سياق الكلام قد يجعل أحد الوجهين أولى بالجواز من الوجه الآخر، وقد مثل سيبويه لذلك: بقول الشاعر:

يشكو إلى جملى طول السُّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى[1]

وقد فضل سيبويه النصب على الرفع في الشاهد لِمَا فيه من الأمر. قال: «والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره».[2]

هذه هي القواعد التى بَنى عليها سيبويه حديثه عن تلك المصادر، هذا إذا استثينا بعض الكلمات التى نقلها عن العرب وأقرَّ بأنها كذا سُمعت عن العرب، وهكذا يجب أن تجري في كلامنا. شاهد الكلام وما أرمي إليه مما سبق؛ أن سيبويه يجمع بين بعض الأبواب جمعا ناتجا عن دراية، ثم يؤلف بين أمثلتها حتى يخرج في الأخير بقواعدَ عريضةٍ قابلةٍ لاستيعاب أكبرَ عدد من الأمثلة والجمل، ودليل ذلك تلك الأمثلة الكثيرة والمتنوعة التي أجراها على الرفع والنصب؛ هذا يؤكد تلك الصفة التي صاحبت تقعيدَ سيبويه لقواعد النحو، وهي صفة إفهام القاعدة.

*. لما أتى سيبويه على ذكر المصادر المثناة ذكَرَها وفصّلها، غير أنه أفرد كل من «لبّيك، وسعديك» بالشرح والتفصيل، لمَّا تعددت حولها الآراء. فلما أراد أن يبيّن أنّ ما ذهب إليه يونس من أن لبيك مثل عليك في التركيب غيرُ صحيح، قال سيبويه: «**ولستَ**

(1) – انظر البيت الكتاب 1/ 321، وجاء في أمالي المرتضى. غُررُ الفوائد ودُرر القلائد، للشريف المرتَضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تـ553 436هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاهُ، ط1 سنة 1373هـ 1945م، 1/ 107، والنكت للأعلم 1/ 175، وشرح ابن النحاس صـ 101، وهناك بيت بين الشطرين في أمالي المرتضى.

شكا إليَّ جملي طول السُّرى يا جملي ليس إليَّ المشتكى

الدرهمان كلَّفاني ما تري صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

(2) – الكتاب1/ 321

تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفرِد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تَبيّن أنّه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول لبَّى زيدٍ، وسعدى زيدٍ».[1]، وما ذهب إليه سيبويه في غاية الوضوح والجلاء، ولمّا أراد أن يُبين حقيقة المصدرين»لبيك، وسعديك»، وعلى أي وجه دخلهما النصب، بيّن في بادئ الأمر أنّ معناهما المتابعة والاستدامة، وقد بيّن ذلك في فقرة آثرتُ أن أنقلها كاملة لِما فيها من وضوح وإحكام. قال سيبويه: «**حدثنا أبو الخطاب أنه يُقال للرجل المداوم على الشيء لا يُفارقُه ولا يُقلع عنه: قد أَلَبَّ فلان على كذا وكذا، ويقال: قد أسعد فلانٌ فلانا على أمره وساعده، فالإلباب والمساعدة دُنُوٌّ ومتابعةٌ: إذا ألبَّ على الشيء فهو لا يُفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه. فكأنه إذا قال الرجلُ للرجلِ: يافلان، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له، قُربا منك ومتابعة لك، فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام؛ كما كان براءة الله تمثيلا لسبحان الله ولم يُستعمل، ..... وإنما حمَلَنَا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبهما؛ لانهما ليسا بمنزلة سقيا وحمدا وما أشبه ذلك**»[2].

انظر كيف أفرد كلا التعبيرين بمزيد من الشرح لمَّا خالفا غيرَهما في طريق نصبهما، وانظر إلى أثر الأمثلة التي يُدعِّمُ بها شرحَه، وهي أمثلةٌ من حكاية سيبويه وإنشائه، وانظر إلى تأكيده دائما كلما أتي على شيء من هذه الأمثال على أنها للتمثيل ولا يُتكلم بها، وإنّما أُتى بها على سبيل التمثيل، وغيرُ خافٍ على قارئ الكتاب أثرُ تلك الأمثلة التي يعضِّدُ بها كلامه، ويقوي بها رأيه، وكأن سيبويه يستعيض بهذه الأمثلة التي يختلقُها اختلاقا عمّا كان يدور بين المتعلم وشيخه من أمثال توضيحية وأسئلة وأجوبه عليها.

* قريب من ذلك في البيان والوضوح ما ذهب إليه سيبويه حينما أراد أن يعرض للطُرق التي يأتي عليها قولهم: «له صوتٌ صوتُ حمار» وله صوتٌ صوتُ الحمار» ومررت به فإذا له صُراخٌ صُراخُ الثكلى». فقد بين سيبويه أن هذا النمط من الكلام يكون منصوبا ومرفوعا، ولا يخرجُ في النصب عن معنيين، أولُهُما: أن الكلام على حذف الفعل، والتقدير: له صوت يصوت صوت حمارٍ، وحُذِفت اجتزاءً بالمصدر، وقد ينصب على أنه حال وقع عليه الأمر، وجعلِ علامة ذلك إمكانيَّةُ دخولِ «مثل» في الجملة دون

(1) – الكتاب 1/351

(2) – الكتاب 1/353

تغيّر معنى الجملة. أما الرفع فيكون على شرطين، أولا: انتفاء الفعلية وثبات الصفة ورسوخُها، وأن يكونَ الأولُ هو الآخر، وترفع على الخبرية، وذلك قولك: له علم علمُ الفقهاء. قال سيبويه في تحليل قولهم «له صوت صوتَ حمارٍ» قال: «**وإن شئت جعلته حالا عليه وقع الأمر، وهو تشبيه للأول؛ يدلك على ذلك أنك لو أدخلت (مثل) ههنا كان حسنا وكان نصبا، فإذا أخرجت (مثل) قام المصدر النكرة مقام مِثْلٍ؛ لأنه مثله نكرة، فدخول مثلٍ يدلك على أنه تشبيه. فإذا قلت: فإذا هو يصوت صوت حمارٍ، فإن شئت نصبت على أنه مثالٌ وقع عليه الصوت، وإن شئت نصبت على ما فسرنا، وكان غيرَ حال، وكأنَّ هذا جوابٌ لقوله: على أي حال، وكيف، ومثلُه. وكأنه قيل له: كيف وقع الأمر، أو جعل المخاطَبَ بمنزلة من قال ذلك، فأراد أن يبيّن كيف وقع الأمر وعلى أيِّ مثالٍ، فانتصب وهو موقوعٌ فيه وعليه، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل**».[1]

*في كثير من الأحيان تمثل تعريفات سيبويه للأبواب النحوية شرحا وافيا ومُلِمًّا لكل تفاصيلها، ويكون ذلك بأسلوب مختصر، ولغة مُوحية وكلمات دقيقةٍ. وخيرُ مثالٍ على ذلك تعريف سيبويه للمفعول لأجله: قال سيبويه: «**هذا بابٌ ينتصبُ من المصادر لأنه عُذْرٌ لِوُقُعِ الأمر، فانتصب لأنه موقوعٌ له، ولأنه تفسيرٌ لِما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرين درهمًا. وذلك قولك: فعلت ذلك حِذارَ الشرِ، وفعلت ذاك مخافةَ فلان، وادِّخار فلان**».[2]. **ثم قال بُعيد ذلك: «فهذا كلُّه ينتصب لأنه مقعولٌ له، كأنه قيل له لم فعلت كذا وكذا، فقال: لكذا وكذا. ولكنه لمّا طَرَحَ اللام عمِل فيه ما قبله، كما عمل في دأب بكار ماقبله حين طرح مثل وكان حالا**».[3]، أيضا حينما تعرض سيبويه للمصدر المؤكِّد لنفسه والمؤكد لما قبله، وأراد أن يضع له تعريفا، مبينا أهم ما يَمِيزُ هذا المصدر عن غيره، مع بيان الوجه الذي دخله النصبُ لأجله قال: « **واعلم أن هذا الباب أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفةٍ ولا من اسمٍ قبله، وإنما ذكرتَه لتؤكِّد به، ولم تحمله على مُضمر يكون ما بعده رفعا وهو مفعولٌ به**». **ثم قال بعيد ذلك بفقرة واحدة: «واعلم أن نصب هذا الباب المؤكَّد به العامُّ منه وما**

(1) – الكتاب 1/360

(2) – الكتاب 1/367

(3) – الكتاب 1/369

وُكِّدَ به نفسُه، ينصب على إضمار فعلٍ غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا لِمَ، كأنه قال أحُقُّ حقا، فجعله بدلا كظنا من أظنُّ».[1]

والناظر في هذه الفِقْرات يلحظ تماسكا وانسجاما يلُف الفقرة كلها ويربط جملها ربطا واضحا، كل ذلك يمثل أهم عوامل الإقناع وأدواتِ الحجاج، قال الأستاذ الدكتور – رجاء عجيل الحسناوي، بعد أنْ بين أنَّ الخطاب الحجاجي ينهض على محورين لا يصح أن يُغفَل أحدُهما، أو يجتزأ بأحدهما عن غيره، قال: «فالطاقة الحجاجية للخطاب يتماها[2] فيها الحجَّاج المؤسَس على البنية اللغوية مع منطلقات الحجاج التي تدلُّ على قوَّته في الإقناع، فننأى عن التناول المجزَّأ بينهما؛ لأن الحجاج طاقةٌ كامنة في النص تستهدف إقناع المتلقي؛ إذ الغاية منه ترسيخُ المفاهيم، فترسو حقيقة يُدرك عبرها أنّ الحجاج ههنا ليس استدلالا تعليليا يدور منحسرا في حقل البرهان المنطقي».[3]

*. ذكر سيبويه الحال بشيء من التفصيل، فذكر أنواعه مفصلة مستفيضا في ذكر الشواهد عليها، فقال: هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيها الأمر، فانتصب لأنه موقع فيه الأمر، فبيّن أنه يكون مفردا نكرة، كما في قولنا: أتيته ركضًا، و قد يكون معرّفا كما في قولهم: فأرسلها العراك ولم يذدها...[4]؛ وقد يكون معرفا بالإضافة كما في قولك. طلبتَه جهدك. وإن كان قد استثنى من كل نوع ما خالفه. فقال في ما جاء مفردا: «**وليس كلُّ مصدر وإن كان مثل ما مضى من هذا الباب يُوضع هذا الموضع**».[5]، وقال

(1) – الكتاب 1/ 383

(2) – التماهي: لفظة شائعة على ألسنة المُحدثين وهي بمعنى "التماشي، والتطابق بين شيء وآخر.

(3) – الحجاج والاحتجاج بأقوال سيبويه في كتب علوم القرآن، صـ7

(4) – هذا مفتتح بيت للبيد بن ربيعة وهو:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدِّخالِ.

وقد ذكر سيبويه البيت كاملا في 1/ 372، وانظر البيت في النكت للأعلم 1/ 190، وشرح ابن السيرافي 1/ 158. بلفظ أوردها بدلا من أرسلها، واللسان مادة (عرك)، وخزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4 سنة 1418هـ 1997م، 3/ 192.

(5) – الكتاب 1/ 370

في ما جاء من المعرفة: «وليس كل المصادر في باب هذا الباب يدخله الألف واللام» ثم قال في ما أتى معرفا بالإضافة: «وليس كل مصدر يضاف، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب. ولمّا أتى على إعراب وحده وثلاثتهم وخمستهم، وضَّح أن النصب يحسُنُ متى قصدنا إفرادهم، فإذا ما كان القصد التعميم وأنك لم تترك منهم أحد فهو مجرور على البدلية.

الحقيقة أن الناظر في درس الحال في الكتب النحوية يراه متشعّبا تشعبا كثيرًا، وتراه مقسما تقسيمات متعددة، علاوة على ذلك، كثيرا ما تندُّ بعض الأساليب والأمثالُ عن هذه القواعد الضابطة للحال، غير أنّ القاعدة العامة التى تمثل قبةً تنصهر تحتها كلُّ هذه الأمثال وهذه التفريعات، هي ما جاءت في تعريف سيبويه في قوله: هذا بابُ ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر. وإذا كان الحال يأتي كثيرا من الجملة بنوعيها الإسمية والفعلية فلا غرو ولا ضير في أن يأتي معرّفا بـ ال أو بالإضافة؛ ذلك لأن ما يفهم من الجملة وما يُفهم من تلك التي تأتي معرفة وما يفهم من تلك الأسماء التي تأتي مفردة، ما يفهم من جميع ذلك هو أنه حال. ولا أدلَّ على ذلك من تفريق سيبويه بين قولهم مررت بهم خمستَهم وخمستِهم[1]. أما ما استثناه سيبويه من ذلك لكونه لم يسمع من العرب وأدخله في وجه من وجوه النصب الأخرى فيجب أن ينظر فيه جيِّدا، فإن توفر فيه شرط الحالية فلا بأس في أن يكون حالا أو يُخرج كما أخرجه سيبويه.

ومما يدعم هذا الكلام ويؤكده أن ابن مالك حينما عرف الحال في ألفيته لم يخرج عن ما قصده سيبويه، حين قال في في أول منظومته عن الحال:

والحال وصفٌ فضلةٌ منتصِبُ مُفهِم في حال كفردًا أذهبُ[2]

وقد فصّل ابن هشام كلام ابن مالك بقوله: «فالوصف جِنسٌ يشملُ الخبر والنعت والحال، وفضلة: مُخرجٌ للخبر، ومنتصبٌ مُخرجٌ لنعتي المرفوع والمخفوض، كـ»جاءني

(1) – قال سيبويه: "فكذلك أيضا يكون خمستَهم نصبًا إذا أردت معنى الانفراد، فإن أردت أنك لم تدع منهم أحدا رفعت».الكتاب 375/ 1 .

(2) – ألفية ابن مالك، وهو أولُ بيت في باب الحال من ألفيته

رجلٌ راكبٌ» و»مررت برجل راكبٍ»، ومُفهِمُ في حال كذا: مُخرجٌ لنعت المنصوب كـ»رأيت رجلا راكبًا».[1].

* مما يؤكد أن كتاب سيبويه كتاب في تفهيم الدرس النحوي، وتدريب المخالطين له على سبر غور التراكيب اللغوية، وتبصيرهم بكيفية النسج على منوال تلك التراكيب، أنه يضمِّد هذه الأمثلة وتلك التراكيب بشيء من التبسيط والشرح، هذا الشرح وإن كان سهلا غير غامض ألا أنه يكشف عن سهولة وبراعة في مقصود القواعد النحوية من الأساس. ومثال ذلك أنه حينما تعرَّض لتلك التراكيب التي تأتي حالًا، فبعد أن ذكرها وعددها، أشفعها بشيء من التوضيح. قال: «**ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه الفعل قولك: بعت الشاءَ شاةً ودرهما، وقامرته درهمًا في درهمٍ، وبعته داري ذراعا بدرهم، وبعت البُرَّ قَفِيزين بدرهمٍ، وأخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما، وبيّنت له حسابه بابا بابا، وتصدقت بمالي درهما درهما**».[2]. ثم عقب على تلك الفقرة بفقرة أخرى شارحةٍ ومبينة للعلة وراء تلك التراكيب، وأن المعنى يقتضي أن يكون التركيب على تلك الصورة. فقال: «**ولا يجوز أن تقول بعت داري ذارعا، وأنت تريد بدرهم، فيُرى المُخاطب أن الدار كلَّها ذراعٌ، ولا يجوز أن تقول بعت شائي شاة شاة، وأنت تريد بدرهم، فيُري المخاطَب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول بيَّنت له حسابه بابا، فيُرى المُخاطَبُ أنك إنما جعلت له حسابه بابا واحدا غير مُفسَّرٍ، ولا يجوز تصدَّقتُ بمالي درهما، فيُرى المُخاطب، أنك تصدَّقت بدرهم واحدٍ، وكذلك هذا وما أشبهه**».[3]

ومما استوقفني في باب الحال أيضا تلك القدرة العجيبة على حشد الأمثلة والشواهد، فعلى الرغم من أن سيبويه نثر كلامه عن الحال تحت أبوابٍ تحمل عنوانات متعددة

(1) – راجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري المصري تـ: 761هـ، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ط سنة 2009م.248/ 2. وانظر شرح الأشموني أعلى حاشية الصبان 169/ 2 تجدْ كلاما مطابقا لِما ذكره ابن هشام مع تغيير طفيف في التعبير

(2) – الكتاب 392/ 1

(3) – الكتاب 393/ 1

ومختلفة، إلا أنها لا تخرج في مجملها عن معنى الحال، ولنا أن ننظر إلى سيبويه وكيف يُقلِّب شواهده على كل الوجوه التي تحتملها، فتراه يورد المثال ثم يلُفُّه بالعديد من الوجوه التي يقبلها في العربية، فمثل في قوله. البُرُّ قفيزان بدرهم، انظر كيف أورده، وكم هي الوجوه التي بيَّنها، وهو في كل مرة يَذكر ما يجوز وما يمتنع معللا سبب امتناعه، مجيزًا ما جاز في العربية، وما قالته العرب وقبله الذوق، فهو يعتمد كثيرا على التفريق بين ما يكون خبرا مبنيا على مبتدأٍ، وبين ما يكون موصوفا لصفة متقدمة، وبين ما لا يكون إلا حالا، ثم يبين تلك التراكيب التي يجوز فيها الثلاثة أوجه، كل حسب مراد المتكلم وما ينتويه.

ليس هذا فحسب بل إنه في أكثر الأحايين وهذه تعد ظاهرة طاغية على أكثر الكتاب يمثل للمثال بمثال آخر تكون النفس أقرب إلى قَبوله، ويكون أكثرَ تداولا في الاستخدام، وأوضحَ في التفهيم والتعليم، ومثال ذلك قولهم: «دخلوا الأول فالأول»، فقد بين سيبويه هذا التركيب بأكثر من مثال، ففي حال كونه منصوبا بيَّنه بمثال، وكذا حينما جاء مرفوعا. قال سيبويه: «قولك: دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ جرى على قولك **واحدا فواحدا ودخلوا رجلا رجلا**. وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأوَّلُ فالأوَّلُ، جعله بدلا وحمَلَه على الفعل، كأنه قال: دخل الأولُ فالأولُ. وإن شئت قلت دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعله بدلا، كما قال عزَّ وجلَّ: (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [1]، فإذا قلت ادخلوا الأول والآخِرَ والصغيرَ والكبير فالرفع؛ لأنّ معناه معنى كُلِّهم، كأنه قال: **ليدخلوا كلُّهم**».[2].

* ثمة أبواب في الدرس النحوي لا تعتمد في معرفتها والوصول إلى حقيقتها على القاعدة الضابطة لها فقط، بل تحتاج إلى شيء من فهم المراد، والوصول إلى حقيقة القصد وراء القول، ولا يتعارض هذا البتة مع حقيقة اعتماد النحو على القاعدة الضابطة في أكثر أبوابه، غير أن بعض الأبواب النحوية كالظرف، يحتاج للتفريق في حال الظرف المتمكن إلى قدر كبير من الفهم ومعرفة مرامي المتكلم للوصول إلى المقصود من وراء الكلام، أهو الظرفية أم الاسمية.

(1) – سورة العلق [15 – 16]

(2) – الكتاب 1/398 – 399

والحقيقة أن سيبويه قد وفَّى هذا الباب حقه، وعرضه بطرائقَ متعددةٍ، كلُّها تصبُّ في عقل وفَهم القارئ، فثمة تناغم وتآلف بين فِقْراته وتراكيبه في باب الظرف، حتى أن أمثلته التي هي من صنعة لا تزال تلوكها الألسن، وتتناقلها الأقلام، ذلك كقوله: «**هما خطَّان جنابتي أنفها**»، و»وهو مني معقِدَ الإزار»، و»**هو منك مناطُ الثُّريا**»، و»**وهو مني درج السيل**»[1]، واعتقد أن من أراد أن يفهم باب الظرف على حقيقته فلا مندوحة له من الوقوف على هذا الباب في كتاب سيبويه؛ إذ أنَّه قد فرَّق الأمثلة في الباب ووزَّعها على حسب كلامه، بطريقة تعزز الفهم، وتسترعي إعمالَ العقل لدى القارئ.

وإضافةٌ إلى فقراته التي نص فيها نصا واضحا على ما يختص به الظروف، فقد قال في تعريفه للظرف: «**هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذاك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوعٌ فيها، ومكونٌ فيها**»[2]، **وقال أيضا: «إنما الأصل في الظروف الموضع والمستقرُّ من الأرض، ولكنه جاز هذا كما تقول: إنه لَصلبُ القناة، وإنه لمن شجرة صالحة، ولكنه على السعة**»[3].

❋ حينما تحدث سيبويه عن المجرورات، لم يَفصِل في بادئ الأمر بين ما يُجَرّ لوقوعه بعد حرف من الحروف الجارة للاسم، وبين ما يُجر بالإضافة فقال: «**والجرُّ إنما يكون في كل اسم مُضافٍ إليه، واعلم أن المُضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا**»[4]، ليس هذا فحسب، بل لقد توسّع سيبويه في الحديث عما يُجر بالتبعية، كالصفة والبدل و العطف، فأطال الحديثَ عن الصفة إطالة تمثلت في ذلك الكم الكبير من الأمثلة التي ساقها للتدليل على تبعية الصفة للموصوف، فهو لم يقتصر على الأمثلة الاعتيادية البسيطة التي توضح علاقة التبعية بين الصفة والموصوف في أبسط صورها، بل لقد أكثر من تلك الأمثلة التي تتّسم بالعمق في فَهم واستخلاص الصفة الموجودة في التعبير. مثل قوله: «**مررت برجل أيِّما رجلٍ**»، و»

(1) – الكتاب 1/405،413،414

(2) – الكتاب 1/403

(3) – الكتاب 1/410

(4) – الكتاب 1/419

مررت برجل حسبك من رجل»، و«مررت برجل إمّا قايم أو قاعدٍ»،و «ومررت برجل راكب وذاهبٍ»، و«مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ منسوبٍ إلى الصلاح»، و«ومررت بثلاثةِ نفرٍ: رجلين مسلمين ورجلٍ كافر»،و«مررت ببرٍ ملءِ قدحين»، و«ومررت برجل نارٍ حمرة»، ومررتُ برجلٍ مثل رجلين، وذلك في الغَناءِ والجَزْءِ، و«مررت برجل صالحٍ بل طالحٍ»،و«وهذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»[1]

هذه الأمثلة وكثير على شاكلتها يعبق بها الكتاب، مُشفِعا كلَّ مثالٍ بما يناسبه من إيضاح وتبيين. ومن غير شك أن من يتصفح هذه الأمثلة بشيء من الفهم وإعمال العقل، سيفهم تلك العَلاقة بين الصفة والموصوف، وتلك الصور التي تأتي عليها الصفة، سيفهمها فهما يُمكِّنَه من النسج على مثالها واختلاقِ أمثلة لم يسبق ذكرُها.وهذه هي غاية الدرس النحوي.

كذلك حينما تناول سيبويه المجرورات بالشرح والتوضيح ناقشها بطريقة يغلب عليها التفصيل المبسِّطِ لأدقَّ الجوانب وأوضحِها، فبعد أن أشار سيبويه في أوَّلِ الباب إلى أنَّ حرف الجر ليس باسم ولا فعل، ولكنَّه شيءٌ يُضاف به إلى الاسم ما بعده أو ما قبله، انتقل سيبويه إلى توضيح معنى الإضافة في الأسماء، غير أنَّه تناولها بطريقة مغايرةٌ لتلك الطرائق التي انتهجها أكثر النحاة المتأخرين، فأكثر النحاة يذكر حرف الجر، ثم يُورد المعاني التي تتعاوره، مشفعا كل معنى بمثال له، وهي طريقة رائعة في كونها تُقدِّمُ للقارئ كلَّ المعاني التي يمكن أن يأتي عليها الحرفُ الواحد، وعلى القارئ أن يفهمها أو يحفظَها إن تعسَّر عليه الفهمُ، وفي نهاية الأمر سيكون مُلمًا بها، مُدركا لها. بينما تتميز طريقة عرضِ سيبويه لهذه المعاني بكونها أكثر تفصيلا، وأبعد عمقًا، فهو لم يجمع كلَّ المعاني في كل حرف، لكنه بيّن للقارئ كيف يَستشِفُّ المعنى المراد، لا سيما وإن كان معنى الاسم مأخوذا من تركيبٍ به أكثرُ من كلمة. أَقصدُ أن طريقة سيبويه طريقةً استنباطية أكثرَ من كونها استقصائية. وإليك نصُّ كلامه، قال سيبويه: «**إذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فإنَّما أضفتَ المرور إلى زيدٍ بالباء، وكذلك هذا لِعبد الله. وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله**

(1) – انظر الكتاب الجزء الأول من أول باب الجر.“هذا باب الجر»ابتداءً من صـ419 وما بعدها“

الشبه بالكاف. وإذا قلت: أخذته من عبد الله: فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بِمن. وإذا قلت: مُذْ زمانٍ فقد أضفت الأمرَ إلى وقتٍ من الزمان بمُذْ. وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتَك في الدار بفي. وإذا قلت: فيك خُصْلةُ سوء، فقد أضفت إليه الرَّداءة بفي. وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك: فقد أضفت القول إلى الرجلِ بربَّ. وإذا قلت: بالله ووالله وتالله، فإنَّما أضفتَ الحَلْفَ إلى الله سبحانه، كما أضفت النداء باللام إلى بكرٍ حين قلت: يالبكرٍ. وكذلك رويته عن زيدٍ، أضفت الروايةَ عن زيدٍ بعن».[1]

سِمةٌ أخرى ظهرت في مواضع كثيرة في الكتاب، فسيبويه دائما حينما يقعِّد قاعدة عامة يتعقَّبها ببعض الملاحظات والاستثناءات، ظنا منه أنها قد تلتبس على القارئ، فهو يُفصِّلها ويوضح حكمها من الكلام السابق عليها، وهذا في الكتاب كثير. فمثلا في باب الظرف، لما بيّن أن الظرف هو تلك الأماكن والأزمان الموقوع فيها، استثني فقال: «**واعلم أنه ليس كلُّ موضع ولا كلُّ مكان يحسُنُ أن يكون ظرفًا، فمما لا يحسن أن يكون ظرفًا أن العرب لا تقول هو جوفَ المسجد، ولا هو داخلَ الدار، ولا هو خارج الدار، حتى تقول هو في جوفِها، وفي داخل الدار، ومن خارجها**»[2] **وقال أيضًا في ما نصب ظرفا على السعة وليس بمكان في الحقيقة: «وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض، ولكنه جاز هذا كما تقول: إنه لصُلبُ القناة، وإنه لمن شجرة صالحة، ولكنه على السعة»**.[3]، كذلك في باب الجر، لمَّا عرض سيبويه للصفة حينما يُجمع الاسم وتُفرَّق الصفة، مثل قوله: مررت بثلاثة نفرٍ رجلين مسلمين ورجل كافر، وقوله تعالى:]قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ[[4] بيّن أن هذا وما شابهه

(1) – الكتاب 1/421

(2) – الكتاب 1/410

(3) – السابق نفسه

(4) – سورة آل عمران [13] وفيها قراءات، وقد اختُلِفَ في قراءتها. "فابن كثير، وأبو عمرو، وابن عاصم، وحمزة والكسائي، وكذا خلف بالغيب، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، والباقون بالخطاب" اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرَ "المسمى "مُنتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات»، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنَّا تـ1117ـ 1705هـ، حققه وقدّم له الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة،

يجوز أن يأتي على الصفة أو البدلية أو الابتداء، ذلك لأنك تُبعض الاسم وتفرقه حسب الصفة، لكنه استثنى فقال: «**فأما مررت برجل راكعٍ وساجدٍ، ومررت برجل رجلٍ صالحٍ، فليس الوجه فيه إلا الصفة، وليس هذا بمنزلة مررت برجلين مسلم وكافرٍ ولا ما أشبهه؛ من قِبل أنك تُبعِّضُ، كأنك قلت أحدهم كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ومنهم كذا**».[1]

*حينما تحدث سيبويه عن النعت السببي كما في قوله «مررت برجل ضاربٍ أبوه رجلا»، «ومررت برجل مخالطٍ أباه داءٌ» وضّح في بادئ الأمر أنه يجيء على وجهين: على أنه يخالطه فيما يُستقبل من الزمان، وعلى أنه مُتلبِّسٌ به في الحال، ولم يفرق سيبويه في المعني بين التنوين وعدمه، بل إنّه حاجَّ من يقول بذلك، وانظر إلى طريقة سيبويه كيف يسوق حجَّته، قال سيبويه: «**وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررت برجلٍ مُخالطِ بدنه داءٌ، ففرق بينه وبين المنون، قيل له ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواءٌ إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررت برجلٍ ملازمِ أباك، ومررت برجلٍ مُلازمِ أبيك، أو مُلازمك، فإنه لا يجد بُدًّا من أن يقول نعم، وإلا خالف جميع العرب والنحويين، فإذا قال ذلك قلت: أَفَلَسْتَ تجعل هذا العملَ إذا كان منونًا وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به، بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنه قائلٌ: نعم، وكانك**

ط1سنة 1407هـ 1987م، 1/470. وانظر القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرَّة، لفضيلة الشيخ/ جمال الدين محمد شرف، تقديم الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم صالح، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط4سنة 1413هـ 2010م، طبعة مزيدة ومقحة، صـ51. وانظر معاني القراءات، تصنيف: أبي منصور الأزهري محمد بن أحمد تـ: 370هـ 980م، تحقيق ودراسة: الدكتور/ عيد مصطفى درويش، والدكتور/ عوض بن حمد القوزي، ط1 1412هـ 1991م، صـ242/ 1.

وفئة بمعنى (إحداهما) وقرأ الحسن ومُجاهد "فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرةٍ" بالخفض على البدل، قال أحمد بن يحيى ويجوز النصب على الحال، أي التقتا مختلفتين، أو الاختصاص. انظر إعراب النحاس 1/177 ،والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري تـ: 538، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، مكتبة العُبيكان، الرياض، ط 1سنة 1418هـ 1998م،ستة أجزاء، صـ532/ 1.

(1) – الكتاب 1/433

قلت مررت برجلٍ ملازمٍ، فإذا قال ذلك قلت له: ما بالُ التنوين وغيرِ التنوين استويا حيث كانا للأول، واختلفا حيث كانا للآخر، وقد زعمت أنه يجري عليه إذا كان للآخر كمجراه إذا كان للأول. ولو كان كما يزعمون لقلت: مررت بعبد الله الملازمه أبوه؛ لأن الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة، ولو أنّ هذا القياسَ لم تكن العربُ الموثوقُ بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه».[1]

وقد آثرت أن أنقل الفقرة على طولها لاتصال الكلام بعضه ببعض، والشاهد من وراء هذه الفقرة هو تلك الطريقة الإقناعية في حجاج سيبويه، وكيف أنَّه ربط الوجه المختار عنده بما عليه كلام العرب.

* فصَّل سيبويه الحديث حول الصفة، وفرق بين ما جاء منها على التبعية، وما جاء منها على القطع والاستئناف، فبيّن في بادئ الأمر أنه من تمام جريان الصفة على الموصوف أن تحل محله دون أن يُحدث ذلك خللا في استقامة المعنى، كما في قولك: مررت بالحسنة أخلاقُه، ولقيت موسّعا عليه الدنيا، والأصل أن تقول: مررت برجل حسنٍ أبوه، ومررت برجل كريمٍ أخوه[2].

أما ما تكون الصفة فيه مقطوعة عما قبلها مرفوعةً على الاستئناف، قولك: مررت بسَرجٍ خِزٌّ صُفَّتُه، ومررت بصحيفة طينٌ خاتمُها، ومررت برجل فضَّةٌ حليةُ سيفه. ويكون القطع أيضا في قولهم: مررت برجلٍ حسبُك من رجل، وقابلت رجلا أيُّما رجلٍ، وجاءني رجلٌ سواءٌ عليه الخيرُ والشر[3]. وكان القطع أكثرَ ملائمة للسياق لِما فيه من اكتمال الصفة، فلا بدَّ من اكتمال الصفة حتى يصحّ إجراؤها على الموصوف، ولذا قُطعت الصفة؛ ذلك أنّها لمَّا تكتمل بعد، فلمّا انضمت لِما بعها وكَمُلت فائدتُها حسن الوصف بها وإن كانت جملة، وذلك كما مثّل سيبويه: أننا لا نستطيع أن نصف ب «أيٌّ» في قولنا: مررت برجل أيٌّ رجلٍ. كما أنه يحسن فيهن الابتداء،. قال سيبويه: «**وكذلك «أيٌّ». لا تقول هذا رجلٌ أيٌّ، فلمّا أضفتهنَّ وأوصلت إليهنَّ شيئا حسُنَّ وتممن به، فصارت الإضافة وهذه اللواحقُ**

(1) – الكتاب 2/ 19 – 20

(2) – انظر الكتاب 2/ 22

(3) – انظر الكتاب 2/ 25

تُحسِّنُه».[1] **وقال أيضا: «ومع ذلك أيضا أنَّ الابتداء يحسُن فيهنَّ، تقول خيرٌ منك زيدٌ، وأبو عشرة زيدٌ، وسواءٌ علية الخيرُ والشرُّ، ولا يحسنُ الابتداء في قولك: حسنٌ زيدٌ»**.[2].

بل لقد ذهب سيبويه في قولهم مررت بصحيفة طينٌ خاتمها أبعد من ذلك فقد شابهها في عدم إجرائها على الصفة بقولهم: هذا راقودٌ خلا، ولا يمتري أحدُ في أنّ [خلًا] يُنصب على التمييز؛ لقبحه أن يكون صفة. قال سيبويه تعليقا على قولهم: هذا راقودٌ خلًا: «**وإنما فَررتَ إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك بصحيفة طينٌ خاتمها،لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهرٌ يُضاف إليه ما كان منه، ومن قال مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها، قال هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صفةٌ خَزٌّ**».[3]

كذلك عمل سيبويه كثيرًا على توفُّرِ قدر كبير من التناغمِ والتلاؤم بين الصفة وموصوفها، فبيّن أن الصفة تابعة لموصوفها لا تنفك عنه، ومتى تخالفت الصفة مع موصوفها في شيء ما فإنه لا يُجرِي الصفة على الموصوف، فمنع الصفة في قولهم:(هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين، وفوق الدار رجلٌ وجئتك برجل آخرَ **عاقلين مسلمين، واصنع ما سرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان**، وهذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين، **ومررت بصحيفة طينٌ خاتمها، وهذا راقودٌ خلا**)، فجملة هذه الأمثلة متفقة في وجود شيء من المخالفة بين الصفة وموصوفها، سواءٌ أكان ذلك الاختلاف من حيث المعرفة والنكرة، أو من حيث الاختلاف في العلامات الإعرابية، أو من حيث الاختلاف في عامل العلامة الإعرابية، كأن يكونَ الرفعُ من عاملين مختلفين، كما في قولهم هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ، أو من حيث أنّ الصفة ليست في الحقيقة تصلُح لأن تكون صفة لموصوفها كما في قولهم مررت بصحيفة طينٌ خاتمها.

ومن هذه الأمثلة أيضا أنه منع الرفع في صفة الأحيان في قولهم: سير عليه كثيرًا، وألزمه النصب؛ إذ أنّ الصفة لا تقع موقع الاسم، ولذا صَرف إعرابَها إلى النيابة عن الظرف، كقولك: سير عليه طويلا. قال سيبويه: «**ومما يُختارُ فيه أن يكون ظرفًا ويقبح**

(1) – الكتاب 2/ 25

(2) – الكتاب 2/ 25

(3) – الكتاب 2/ 117

أن يكون غير ظرف، صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلا، وسير عليه حديثًا، وسير عليه كثيرًا، وسير عليه قليلا، وسير عليه قديمًا. وإنما نُصِب صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع؛ لأن الصفة لا تقع مواقِع الاسم».[1]

وهو في كل هذه الأمثلة يحاول أن يُجريَ الكلام على القطع، أو ينصبه على الحالية أو التمييز. هذا كله يقطع الدلالة على أنّ سيبويه كان حريصا على أن تبدوَ الصفةُ مع موصوفها في صورة أكثر تشابكًا وانسجاما. غير أنّ الحال والتمييزَ عند سيبويه لم يُعالَجا بهذه الطريقة. صحيحٌ أن العَلاقة بين الصفة وموصوفها مغايرةٌ لتلك العلاقة بين الحال وصاحبه، والتمييز وما قبله، وربما نتيجةً لذا ظهر الحالُ والتمييز عند سيبويه أكثر قابلية لاحتمال واستيعاب كثيرًا مما امتنع أن يكون صفة، وهذا واضح في مواضع كثيرة في الكتاب، وعلى الرغم من أن سيبويه تناول الحال بشيء من التفصيل فإنّه وسَّع من دائرته بشكل واضح، فأدخله تحت أبواب تدل على التمييز، كما قال: هو ابن عمِّي دنيًّا، وهو جاري بيت بيت. وفي مواضع كثيرة يضطرُ سيبويه إلى أن يحمل الكلام على الحال؛ لقبحه أن يُحمل على الصفة. ومن القواعد الثابته عند جميع النحاة أن الصفة متى تقدمت على موصوفها صارت حالا، ووضّح سيبويه ذلك بقوله: «**وذلك قولك: هذا قائما رجلٌ، وفيها قائما رجلٌ، لما لم يجُزْ أن توصف الصفة بالاسم وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبُح مررت بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالا، وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده**»[2]

وقد فرق سيبويه بين الصفة والحال والتمييز في جملة مختصرة، فقال: «**واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هوهو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذازيدُ الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيدٌ ذاهبا، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك هذا درهمٌ وزنًا**»[3]. وهذا آكد دليل على تفاوت العَلاقة الانسجامية بين الصفة والحال والتمييز، ويؤكد ما تقدم حول هذه العلاقة، فتبدو الصفة أكثرهم تلاحمية

(1) – الكتاب 1/227

(2) – الكتاب 2/122

(3) – الكتاب 2/121

وانسجاما مع موصوفها، بينما يكون التمييز أكثر انفصاما وتباعد بين التمييز وما قبله؛ حتى أنّ سيبويه تناوله تحت عنوانات كلُّها تُؤكِّدُ على ألاّ علاقة بين العامل ومعموله ولا هو هو.فقال:«**هذا باب ما ينتصب لأنه قبيحٌ أن يكون صفةً»، وقال» هذا باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو»، وقال»هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو وهو**»[1]. بل وقد مثل له بعمل العشرين النصب، فكلما أتي على ذكر شيء نصب وهو ليس من صفته ولا محمولا عليه ذكر قوله: أعطيته عشرين درهما، أو شيئا من هذا القبيل.

ومما يدلل على ذلك أيضًا أنّ سيبويه في أوَّل كتابه حينما أراد أن يُبيّن الفارق بين المفعول الثاني والحال، ذكر قولهم: ذهب زيدٌ راكبًا، ثم أخذ يؤكد على أبرز الفوارق بين المفعول الثاني والحال، وهو أنَّ ثمَّة مانعا يكون في الحال، ويمنع من وصول الفعل له، وهذا الفاصل غيرُ موجود في المفعول الثاني، ثمَّ راح يُدلل على معنى الانفصال المصاحب للحال بأمثلة كلُّها مجتمعةٌ على هذا المعنى. كما في قوله: لي مثله رجلا، وويحه فارسا، وله عشرون درهما.[2]

ومما هو شبيه بالحال في ضعف الاتصال بينه وبين عامله، ما ينتصب على المدح والتعظيم، أوالتحقير والشتم، فقد تدرَّج سيبويه في إيضاح تلك العلاقة بين العامل ومعموله في ما يكون صفة لِما قبله، أو حالا أو تمييزا أو منصوبا على التعظيم والشتم، وقد سبق الكلام عن تلك العلاقة بين الصفة وموصوفها، وأنها غايةٌ في التوافق والانسجام بين الصفة وموصوفها، وجاء بعدها الحال، فهو وإن كان خاضعا لضوابطَ تربط بينه وبين صاحبه، فإنه ليس بتلك العلاقة الترابطية بين الصفة وموصوفها، ودليل ذلك أنّ مواضع كثيرة أُحيلت إلى النصب على الحالية لكونها غيرَ صالحة للنصب على المفعولية، ويأتي في المرتبة الثالة التمييز، فعلى الرغم من أن سيبويه ذكره تحت عناوين تحمل طابع الانفصال بين التمييز وما عَمِل فيه، فإنَّ المعنى في المُمَيَّز دائما يفتقر إلى ما بعده من التمييز، بينما يُمثل النصبُ على التعظيم والشتم الأنموذجَ الأمثل في تجسيم تلك

(1) – الكتاب 2/ 117 – 120

(2) – الكتاب 1/ 44

الدرجة الكبيرة من الانفصال بين العامل ومعموله، ودليل ذلك أن ما لا يجوز النصب فيه على الحال يجوز فيه النصب على التعظيم والشتم. قال سيبويه: «**ومما ينتصب على أنه عظَّم الأمر قول عمر بين شأْسٍ الأسدي:**

ولـم أر ليلى بعد يـوم تعرَّضت لنا بين أثـوابِ الطِّراف من الأدَمْ

كِـلابـيَّـةً وبـريَّـةً حـبـتـريَّـةً نأتك وخانت بالمواعيد والذِّمَمْ[1]

وقد علق سيبويه على تلك الأبيات وغيرها، مُوضِّحا الفارق بين ما نُصِب على الحال، وما نُصبَ على الشتم. فقال: «**ومما يدلك على أنَّ هذا ينتصب على التعظيم والمدح، أنك لو حملت الكلام على أن تجعلَه حالًا لِمَا بنيتَه على الاسم الأول كان ضعيفًا؛ وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيه، ولا أراد أن يُوقِع شيئا في حال؛ لقبحه ولضعف المعنى**»[2].

ومن ثم يمكن القول أن هناك علاقة طرديَّةً بين إمكانية الرفع على القطع والاستئناف، و البعد في تلك العلاقة، فكلما كانت العلاقة أكثر تلاحمية وانسجاما بين عامل النصب ومعموله، كلما ضعُف حمل الكلام على الاستئناف والقطع، كما في الصفة، وكلما تباعدت تلك الروابط وقلت درجة التلازم كلَّما حسُن حملُ الكلام على الاستئناف والقطع. ولا شكَّ أن هذا التدرج في عرض تلك العلاقة بين هذه المنصوبات يُمثل رابطا قويا بينها، كما يهدف إلى توضيح تلك المنصوبات التي يحوطُها التشابه إلى حدٍّ بعيد.

*حاول سيبويه أن يجد وجهًا من الترابط والتقارب بين النداء ولا النافية للجنس، فمعلوم أن النداء ولا النافية للجنس لايعرفان قاعدة ثابتة في الجريان على ما بعدهما، فتارة يكون البناء، وأخرى يكون النصبُ الصريح. ففي النداء يكون البناء في حالين: المنادى المفرد، والنكرة المقصودة، وكلاهما يتوفر على درجة كبيرة من التعريف، تعريفٍ مأخوذٍ من لفظيهما دون الاعتماد على ما بعدهما. والنصب في حالتين: في الإضافة والنكرة الغير مقصودة، وكلا الحالتين تجتمع على أن التعريف بما بعدهما وليس من لفظهما.

(1) – الأبيات في الكتاب 151/ 2، والنكت للأعلم 263/ 1، شرح ابن السيرافي 388/ 1، وشعر عمرو بن شأس الأسدي، تأليف الدكتور/ يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، ط1 سنة 1396هـ 1976م. ط2 سنة 1403هـ 1983م، صـ81 ـ82

(2) – الكتاب 152/ 2

أما في النافية للجنس فيكون البناءُ في الاسم النكرة الغارقِ في العموم والشمول، ويكون النصب في ما كان مُضافا أو شبيها بالمضاف، ومعلوم أنَّ الاسم النكرة المبنيَّ مكتفٍ بلفظه مستغنٍ عما بعده، بينما المضاف والشبيه به لا يستغنيان البتة عما بعدهما، فحينما نقول: «لا طالب علمٍ في الدر»، و«لا مدافعًا عن حقة يُضام» في كلا المثالين لا يمكن الاكتفاء بـ «طالب» و«مدافعا»، بل لا بد من الوصول إلى ما بعدهما حتى يتم المراد، وتقع الفائدةُ، وإلا كان الكلام ضربا من العبث.

فبعد أن أشار سيبويه إلى ما تقدم، بيّن أن البناءَ مُختصٌ بتلك الأسماء المستغنية بنفسها عمّا بعدها، وأنها لمّا استغنت عمّا بعدها صارت مع ما قبلها من النداء والنفي لُحْمة واحدةً، فكان البناءُ، أمّا ما لا يستغني عمّا بعده فلازمٌ فيه التنوين والنصب، إلا إذا أغنت الإضافة عن التنوين.

قال سيبويه مُعقِّبا على وجود التنوين في قولك: لا ضاربًا يوم الجُمعة»، قال: «**وإذا قلت لا ضاربا يوم الجمعة فإنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره، وتجعل يوم الجمعة فيه منتهى الاسم؛ وإنما نوّنتَ لأنه صار منتهى الاسمِ اليومُ، كما صار ما ذكرتُ منتهى الاسم، وصار التنوين كأنه زيادةٌ في الاسم قبل آخره، نحو «واو» مضروبٍ، و«ألف» مُضارب، فنوَّنت كما نوَّنتَ في النداء كلَّ شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه. فنوِّن في هذا ما نوَّنته في النداء مما ذكرت لك إلا النكرة؛ فإن النكرة في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء**».[1]

أمّا فيما يخص جمعَ سيبويه بين المعرفة والنكرة في باب النداء، فإن المعرفة في باب النداء والنكرة في باب النفي بلا كلاهما يجتمع في أنه مقصود بالكلام، فكما أن المنادى هو المراد وهو المقصود من النداء، كذا فإنّ النكرة هي المرادة من وراء النفي، **إضافة إلى أن النكرة في الإفراد تحمل معنى الجنس**، فحينما أُقول: لا رجل في الدار، فهو في معنى جميعُ الرجال ليسوا في الدار. فكأنَّ معنى الجنس أضفي عليها نوعا من التخصيص، جاء في حاشية الصبان: «لا التي لنفي الجنس، أي لنفي الخبر عن الجنس الواقعِ بعدها نصًّا،

(1) – الكتاب 2/ 288

ونفيه عن الجنس يستلزمُ نفيَه عن جميع أفراده»[1]، ولهذا كان لازما أن يكون اسم «لا» نكرة حتى يكون مستغرقا لكل أفراد الجنس، ومما يدل على ذلك أنّ سيبويه حينما منع أن يكون الضمير فصلا وقبله نكرة، حَمَلَ الضمير على الابتداء، كما في قولك: ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌمنك، لكنه جوّز ذلك إذا كانت نكرة منفية بمعنى لا أحد كما هو الحال في «لا» النافيه للجنس. قال سيبويه: «**لا يستقيمُ أظنُّ رجلًا خيرًا منك، فإن قلت: لا أظنُّ رجلا خيرًا منك فجيِّدٌ بالغٌ، ولا تقول أظنُّ رجلا خيرًا منك حتى تنفيه وتجعله بمنزلة أحدَ**»[2]، ومن الدلائل على أن النكرة المنفية بعد لا في هذا الباب بها شيءٌ من التعريف أننا نخبر عنها، قال سيبويه في باب الخبر تعقيبًا على قولهم: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيرًا منك: «وإنما حسُن الإخبارُ ههنا عن النكرة حيثُ أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه؛ لأنَّ المخاطبَ قد يحتاجُ إلى أن تُعلِمَه مثلَ هذا».[3] وقال أيضا: «**ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع و اجبٍ، لو قلت كان أحدٌ من آل فلان لم يجزْ؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عاما**».[4]

* تناول سيبويه درس الاستثناء بأسلوب سهل موجز، فقد بدأ البابَ بفِقرة مقتضبة عدّد من خلالها أدوات الاستثناء، وخصائصها من حيث الحرفية والاسمية والفعلية، فقال: «**فحرف الاستثناء «[إلا] وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فـ«غيرٌ» و«سوى»، وما جاء من الأفعال فيه معنى [إلا] «فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا»**. **وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم «فحاشى وخلا» في بعض اللغات**».[5]. ثم أشار بعد ذلك إلى أنواع الاسم الواقع بعد

[إلا]، فأشار أولا إلى المستثنى المفرَّغ، فبيَّن أن إلا فيه دخلت لتفيد التأكيد، ولقصر الفعل على الاسم بعده، وهي في ذلك أشبهُ بلا في قولك: لا مرحبًا ولا أهلًا، في كونها

(1) – حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 2

(2) – الكتاب 397/ 2

(3) – الكتاب 54/ 1

(4) – الكتاب 54/ 1

(5) – الكتاب 309/ 2

لا تعمل فيما بعدها ولا تغيره عما كان عليه، ومثَّل له بقوله: ما أتاني إلا زيد، وأنه في معنى، ما أتاني زيد.

وحينما أشار إلى أن الاسم الواقع بعد «إلا» قد يكون بدلا من المستثنى منه، مثّل له بقوله: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فكأنه قال: ما أتاني إلا زيدٌ، وما مررت إلا بزيد، بل هو في البدلية كأنك قلت: مررتُ بِرجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت مررتُ بزيدٍ، ثمّ بيّن بعد ذلك أن الاسم بعد إلا قد يكون منصوبا على الاستثناء، وقد يكون جاريا على الإبدال من المستثنى منه.

ولكون النصب على الاستثناء والإتْباع على البدلية قريبي الدلال فقد فصلهما سيبويه تفصيلا جيدًا، ووضع قاعدة عامة تضبط كلا الوجهين وتضمن عدم الخلط بينهما، فقد بين سيبويه أنّ الأصل في الاستثناء أن يكون المستثنى مبدلا من المستثنى منه، كي يكون خارجا مما دخل فيه غيره، أو داخلا فيما خرج منه غيرُه، قال سيبويه: «**وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا؛ أنّ المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكونَ مبدلا منه؛ لأن الاستثناء إنما حدُّه أن تَتَدَارَكَهُ بعد ما تنفي فتبدله**»[1]، ومن ثم فقد صار وجه الكلام أن يجري المستثنى على البدلية، إلا إذا استحال أو استُقبِح إبداله، فإنه يكون منصوبا على الاستثناء؛ لأن النصب في الاستثناء يكون على معنى الإخراج من الأول، والمنع مما دخل فيه غيره. ومعنى الإخراج من الأول موجودٌ في الإجراء على البدل والنصب على الاستثناء، إلا أن الإجراء على البدل متى صح المعنى كان أفضل في إظهار تلك العلاقة الترابطية بين المستثنى منه والمستثنى، وأن المستثنى هو المقصود من الكلام. قال ابن يعيش في تفضيل البدل على النصب على الاستثناء: «وإنما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والنصب على الاستثناء من حيث هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكلة ما بعد إلا لِما قبلها»[2]

وهناك تشابه بين تفضيل الإبدال على النصب على الاستثناء، و تفضيل الصفة على الحال متى أمكن ذلك، وقد سبق الحديث عن أنّ الحال يكون جائزًا في كثير من الأحيان

(1) – الكتاب 2/ 335

(2) – شرح ابن يعيش 2/ 59

التي يتعذر الحملُ فيها على الصفة، وهنا نجد أيضا أنَ سيبويه يُجيز البدل ما استقام المعنى، فإذا تعذر حملُ المستثنى على البدل اضطرَّ إلى نصبه على الاستثناء، وهذا يبيّن أن البدل أفضل لِما فيه من ربط واضح بين المستثنى والمستثنى منه.

* ناقش سيبويه مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل على أساس أن العطف في الأصل يفيد ضمَّ الشيئين إلى بعضهما البعض، ولكي يتم ذلك يجب أن يكون كلا الشيئين محلي العطف مستقلّين منفصلين عما قبلهما، ومن الأصول الثابتة في النحو العربي، أنّ الفاعل شديدُ الاتصال بالفعل، وأنه مُكمِّلُ له من جهة المعنى، فلا فعل بدون فاعل، كما أنه أحدُ المكونين الرئيسين للجملة الفعلية، هذا من الناحية اللفظية الشكلية، كما أن ضمير الرفع المتصلَ ينخرط مع الفعل فيشكِّلُ كلمة واحدة، بل ويصير بمثابة الحرف الذي بُني عليه الفعل؛ ولذا فإننا في الفعل «أَكَلَ»، نعمَد إلى تغيير حركة الفعل الأخير؛ حتى لا نحصل على أربع متحرِّكات على التوالي، ومن ثم فإننا نبني الفعل على السكون إذا اتصلت به تاءُ الفاعل.

من هذا المنطلق منع الخليل عطف الاسم الظاهر على ذلك الضمير المتصل؛ لكونه لم يخلُص بعدُ من الفعل، ولكونه صار جزءًا من الفعل، واشترط اجتلاب شيء نؤكِّدُ به الضمير، كأنما أراد بهذا الضمير المؤكِّدِ أن يتخفف الضميرُ من قبضة الفعل؛ حتى يكون قابلا لعطف الظاهر عليه، ودليل ذلك أن سيبويه أباح العطف على الضمير المنفصل لكونه مستقلا عن الفعل[1]. كما أنَّه يُلحظ قدرًا من الترابط بين المتعاطفين حال وجود الضمير المؤكد، ترابطٍ لا يوجد في حال العطف على الضمير المتصل مباشرة، ومثال ذلك قولك: أكلتُ ومحمدٌ، وأكلت أنا ومحمدٌ، ففي المثال الأول تجد شيئا من الانفصال، كأنني أريد أن أقول: أكلتُ، ومحمدٌ أَكَلَ على الاستئناف، أما في المثال الآخر، فالأمر أكثرُ وضوحا. قال سيبويه موضحا علة منع العطف على الضمير المتصل المرفوع: «**فاستقبحوا أن يَشرك المظهرُ مضمرًا يُغيِّرُ الفعل عن حاله إذا بعُد**

(1) – قال سيبويه: "وأمَّا علاقة الإضمار التي تكون مُنفصلة من الفعل ولا تُغيِّرُ ما عمِل فيها عن حاله إذا أُظهِر فيه الاسم، فإنه يشرُكُها المُظهرُ، لأنه يُشبِه المُظهر، وذلك قولك: أنت وعبد الله ذاهبان، والكريمُ أنت وعبد الله». الكتاب 380/ 2

منه؛ وإنما حسُنت شركتُه المنصوبَ لأنه لا يُغيِّرُ الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضمَرَ فيه».[1].

* مما لا شك فيه أن «أيْ» لكونها تدخل في باب الصلة والجزاء والاستفهام، يلحقها قدر من الصعوبة والإبهام في بعض التراكيب والمواضع، ومن الثابت أن الصلة لا تكون إلا جملةً، اسمية كانت أو فعلية، وقد خالفت «أيٌّ» هذه القاعدة فوُصِلت بالمفرد في قولهم: أيُّهم أفضل، وقد بحث النحاة عن تفسيرٍ للزومها البناءَ على الضمِّ في بعض المواضع، فأرجعها الخليل إلى الحكاية، وبناها يونس على صورة واحدة لمَّا خالفت بقية بابِها. وقد بدأ سيبويه الباب بقياسها على «من» الموصولة، ثم قاس كُلًّا من «من» و«أيٌّ» على الذي؛ ذلك أنَّ كليهما يقوم مقام الذي.

وبعد أن بيّن سيبويه أنّ «أيٌّ» قد تأتي مضافة إلى مفرد، وقد تأتي مضافة إلى جملة على القياس وتكون معربة، بين بعدها كيف أن «أيَّ» تأتي مضافة إلى اسم موصول، وكيف أنه يُعاملُ معاملة المفرد. وقد تدرج سيبويه في عرض الأمثلة في هذه المسألة تدرُّجا لطيفًا، فقد بدأ الباب بقوله: «**هذا باب «أيٍّ» مضافا إلى ما لا يَكمُلُ اسمًا إلا بصلة**»[2]، ثم تدرج في عرض أمثلته، فقال: فمن ذلك اضرب أيٌّ من رأيت أفضل، وجعله على تقدير اضري أيٌّ القوم أفضل، ثم بين الفرق بين قولهم: «أيَّ من في الدار رأيت أفضلَ»، وقولهم: «أيٌّ من في الدار رأيت أفضل. فقال: «**وتقول: أيَّ من في الدار رأيت أفضلُ، وذاك لأنك جعلت في الدار صلة، فتمَّ المُضاف إليه [أيٌّ] اسمًا، ثُمَّ ذكرتَ رأيت، فكانك قلت: أيٌّ القوم رأيت أفضلَ، ولم تجعل في الدار ههنا موضعا للرؤيا. وتقول أيٌّ من في الدار رأيت كأنك قلت أيٌّ من رأيت في الدار أفضلُ. ولو قلت: أيٌّ من في الدار رأيته زيدٌ إذا أردت أن تجعل في الدار موضعا للرؤيا لجاز**»[3]. و بعد أن أضاف أيٌّ إلى من الموصولة، أضافها إلى من الشرطية، في قوله: أيٌّ من إن يأتنا نعطِه نكرمُه، ثم جعل «أيٌّ» في هذا الموضع اسمية على تقدير أيٌّ القوم نكرمه، وأيُّهم نكرمه، ثمَّ ساق مثالا آخر أكثر صعوبة وتعقيدًا،

(1) – الكتاب 2/ 378

(2) – الكتاب 2/ 404

(3) – الكتاب 2/ 405

فقال: «إن قلت: أيَّ من إن يأتنا نعطِه نُكرمُ تهينُ» **كان في الخبر كلاما، لأن أيَّهم بمنزلة الذي في الخبر، فصار نكرمُ صلة، زأعملن تهينُ، كأنك قلت:الذي نكرمُ تهينُ.**[1]

* ناقش سيبويه «إذن» الناصبة بشيء كبير من التفصيل والتأصيل، فوضّح في أوَّل حديثه أنها في العمل والإلغاء شبيهة بـ«أُرى»، ثم نوع الأمثلة المُوضِّحة لها، وأنَّها لضعفها لا تعمل في كل الأحوال ولا يُفصل بينها وبين فعلها إلا باليمين، ثمَّ أشفع كلامه بما يوضِّحه من الشواهد والأمثلة، ثم بين أنها تكون مُلغاة متى دخلت على الجملة الاسمية. مُجمل القول أن سيبويه قد عرض لـ[إذنْ] الناصبة عرضًا قد لا يجده القارئ في غيره من الكتب النحوية؛ ذلك أن أكثر الكتب النحوية درجت على عرض إذن عرضا موجزًا مُختصرًا، فأكثرهم يُذيِّلُ بها قائمة الأدوات الناصبة مصحوبة بشروط عملها[2]، ولا ينسى أن يدلل بمثال على كل شرط من شروطها.

كذلك أرادف سيبويه حديثه عن «حتى» بتفصيلات عديدةٍ، كان لها أثرٌ كبير في إيضاح الفارق وإزالة كل ما قد يُستشكل على القارئ في التفريق بينهما، فقد أشار أوَّلا إلى أنه شرط أساسيٌ في «حتى» التي يُرفع الفعل بعدها أن يكون الفعل الأول مؤديًا بنفسه إلى الفعل الثاني، وأن يكون الفعل الثاني ناتجًا عن الأول. وبعد ذلك أتبع تلك القاعدة بمزيد من الأمثلة التي ربَّما يلتبس على القارئ الوصولُ إلى تَحَقُّقِ الفعل الأول فيها من عدمه. فمن أمثلته على ذلك قوله: «طالما سرت حتى أدخُلُها»، و«كثُر ما سِرتُ حتى أدخلُها» و«ما أحسن ما سرت حتى أدخلُها» و«وقلَّما سِرتُ حتى أدخُلُها» و«وسرت غير مرَّة حتى أدخلُها». فهذه الأمثلة كلُّها متى فُهم منها تحققُ السير واكتمالُه جاز الرفع والنصب إذا كان غاية لمَّا تحقق، وإنْ فُهِم من بعضها عدمُ اكتمال الفعل الفعل الأول، أو كان وقوع الفعل محلّ شكٍ، ولم يتثبت منه المتكلمُ وجب النصب، ومن الأمثلة على ذلك قوله:

(1) – الكتاب 405/ 2 – 406

(2) – [إذن] حرف جوابٍ وجزاء، وتعمل بثلاثة شروط

أن تقع في أوَّل الكلام، فإن جائت حشوا أُلغيت

ألا يُفصل بينها وبين الفعل إلا باليمين

أن تكون دالة على الاستقبال

«أيُّهم سار حتى يدخُلها» و«أسرتَ حتى تدخلَها»[1]. فهذه الأمثلة قد لا يتحقق فيها الفعل الأول، فقوله «طالما سرت» قد يُحمل على أنه كان فعل ولم يكتمل، كأنْ يخبر المتكلم أنه حاول السير أكثر من مرَّة ولم يوفق في الوصول إلى مراده في كل هذه المحاولات، أمَّا «قلَّما سرت» فقد تُحمل على التحقير، وحينها لن يقع الفعل، وقد تُحمل على معنى: أنه وصل إلى مرادة بأقل الجهد ومن أقصر الطرق. إلى غير ذلك مما وضحه سيبويه في بابه حين قال: «**واعلم أن الفعل إذا كان غير واجبٍ لم يكن إلا النصب، من قِبَل أنَّه إذا لم يكن واجبًا رجعت «حتى» إلى «أن» و«كي»، ولم تصر من حروف الابتداء، كما لم تصر «إذن» في الجواب من حروف الابتداءِ إذا قلت: إذا أظنك، وأظن غيرُ واقعٍ في حال حديثك**».[2]

* عالج سيبويه مسألة فتح إن وكسرها بطريقة مغايرة لأكثر الكتب النحوية، فأكثرُ الكتب النحوية اختصرت هذه المسألة في ثلاث قوائم، قائمةٌ لِما يجوز فيه فتح الهمزة، وقائمة لما يجوز فيه كسرها، وثالثة لِما جاز فيه الوجهان. هذه الطريقة متبعة في جل كتب شراح الألفية[3]، وهي طريقة ناجعة، وقد أتت أُكُلَها على المستوى التعليمي، لكنها رغم هذا لا

(1) – انظر الكتاب 22/ 3 – 25

(2) – الكتاب 24/ 3

(3) – انظر شرح بن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني تـ769، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الشرعية، دار التراث القاهرة، ط20 سنة 1400هـ 1980م، صـ 350/ 1 362 . وأوضح المسالك صـ 292/ 1 301 . وشرح الأشموني بحاشية الصبان 273/ 1 279 . وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1سنة 1998م 1418هـ صـ438/ 1 441. وشرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ686هـ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 1420هـ 2000م، مجلد واحد، صـ117ـ121.و شرح المفصل لابن يعيش صـ 527/ 4ـ528. والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرحٌ للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تـ905هـ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام العلامة: جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 1412هـ 200م، صـ300/ 1 309 .

يمكن الاعتمادُ عليها بشكل جذري في كونها قاعدة ثابتة. أقصد أن ثمة أساليبَ تتغير فيها معاني الألفاظ والكلمات، ويُحدث هذا التغيير تغييرًا من حيث الإعمال أو الاستئناف في «إنَّ» وما يترتب على ذلك من فتحها أو كسرها. وما يجوز فيه الوجهان يعتمد أيضا بشكل كبير على مراد المتكلم، فهو في الحقيقة لا يجوز فيه إلا وجه واحد، غير أننا نحتاط لأنفسنا ونحمل الكلام على كل ما يمكن أن يُحمل عليه، فلذا جاز فيه الوجهان.

كذلك تتبين قيمة الطريقة التي اعتمدها سيبويه في كونها تعرض لكل التراكيب عرضا محايدا، فتأخذ كلَّ ما قيل وما سمع عن العرب وما نُسب إليهم قوله، تأخذ كلَّ هذه الأقوال والشواهد وآيات القرآن الكريم، وتحاول أن تعرف على أي جهة تكون من حيث نصبُ إنّ وفتحها، وأحسب أن عمل سيبويه بهذه الطريقة التي تعتمد على الاستقصاء، وإجراءِ تلك التراكيب على القاعدة الثابتة، أحسب أن عمله هذا شبيهٌ إلى درجة كبيرة بعمل الكميائي الذي يعمل في مخبرٍ لإجراء دراسة تجريبيّة حول بعض العناصر والجزيئات الكيميائية، فكلاهما يعتمد على الاستقصاء والاستنتاج. وآية ذلك: أنّ سيبويه في بادئ الأمر وضّح أن «أنَّ» المفتوحة تكون صلة مبنية على غيرها، وأنّ «إنَّ» في حالة الكسر تكون مستأنفة مبتدأً بها. ثم أخذ يسرُد الأقوال فيهما، ممَّا جاء في القرآن وما ورد عن العرب شعرا ونثرا، واضعا كل قول موضعه، مستعينا في عمله هذا المحكمِ بأستاذه الخليل.

هكذا، فقد عرض الباب تحت عنوانات كثيرة، كلها تعالج قضية كسر إن وفتحِها. وإن كان قد استثنى بعض الاستعمالات التي الزمتها العرب وجها واحدًا في الاستعمال، كما في قولهم: «أحقًا إنَّك لذاهبٌ»، ثُمَّ اختتم الباب بجملة موجزة تكشف المغزى من وراء الباب كُلِّه. فقال في تعليل مواضع «أنَّ» المفتوحة: «**لأنه لم يجئ ما يضطرُّك إلى الابتداءِ، وإنَّما ابتدأت «إنَّ» حين كان غير جائزٍ أن تحمله على الفعل، فإذاحسُن أن تحملَه على الفعل لم تَخَطّ الفعلَ إلى غيره**».[1]

* حينما أراد سيبويه أن يوضّح الفارق بين (أم) المتصلة المعادِلة للهمزة وبين (أم) المنقطعة، بدأ أولا بـ(أم) فعرَّفها تعريفا دقيقا مبيّنًا وجهيها، وما يختص به كلُّ نوع فقال:

(1) – الكتاب 3/ 149

«أمّا (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما، ويقع الكلام بها على وجهين: على معنى أيّهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخِر منقطعا من الأول».[1]**، وحينما أراد أن يُفصِّلَ الكلام حول المتصلة قال: هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم، وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيدًا لقيت أم بشرًا، فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهمَا، لأنك إذا قلت أيُّهما عندك وأيَّهما لقيت، فأنت مدَّعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو أنَّ عنده أحدَهما؛ إلا أنّ علمك قد استوى فيهما، لا تدري أيُّهما هو. والدليل على أنَّ قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو بمنزلة قولك: أيُّهما عندك، أنَّك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بِشرٌ فقال المسئول: لا، كان محالا، كما أنَّه إذا قال: أيُّهما عندك فقال: لا، فقد أحال».**[2].

هذا إضافة إلى تلك الوفرة من الأمثلة التي كلُّ مثال يُقدِّم فائدة لا تجدها في غيره، وفي هذا دليل على أن سيبويه كان ينتقي أمثلته وشواهده عن دِرايةٍ وإلمامٍ بالغين. وحينما انتقل إلى الحديث عن «أو» قدَّمها بعقد مقارنة بينها وبين «أم»، فهو دائمًا ما يؤكِّدُ على أنَّ هذا المثال يجوز في «أم» ولا يجوز معه «أو»، كما يُبيّن مواضعّ الجواز بينهما، إلى غير ذلك.

جملة الكلام أنه من يقرأُ هذا الباب سيعلم جيِّدًا أن سيبويه بقدر ما يؤطِّر للقاعدة محل الدراسة والشرح، بقدر ما يُحاول أن يدُسَّ بين كلامه قواعد عامة تحكم عملية الكلام بشكل عام، وبصورة أكثر شمولا، وأبعدَ عمقًا؛ ذلك أنه في الوقت الذي يُحدد فيه أوجه الجواز والمنع في الأمثلة المختلفة، تراه يُبين أيضًا أن بعض الكلام يجوز فيه أكثرُ من وجه، ويُمكن أن يُحمَل على أكثر من معنى.

* قد درج سيبويه في كتابه على أن يعرضَ أبواب النحو بشيء من التدرُّجِ، ومن تلك الأبواب التى تميزت بهذا التدرج في الكتاب «باب الممنوع من الصرف». فمما هو معلوم وثابت في الدرس النحوي: أن الجرَّ والتنوين مختصان بالأسماء، وأن التنوين والإضافة والتعريف بالألف واللام مما يتعاقبُ على الأسماء، فلا يجتمع تنوين في حال الإضافة أو التعريف بالألف واللام مُطلقًا. والمنعُ من الصرف هو المنع من التنوين. ومما يُبيّنُ أنّ سيبويه دائما ما يوطِّئ للأبواب النحوية بذكر لمحة سابقة عنها، سيما تلك الابواب التي

(1) – الكتاب 3/ 169

(2) – الكتاب 3/ 169

تتمتع بقدر من الطول، أنّه ذكر الممنوع من الصرف في أول كتابه في حديثه عن العلامات الأصلية والفرعية، فبيّن أن النكرة أخفُّ من المعرفة، وأن المذكرَ أوَّلُ ويُستلُّ منه المؤنث، وهو في كلِّ هذا ينصّ على أنه سيبين هذا وأكثرُ في باب ما ينصرف ومالا ينصرف.(1)

ومن يتمعن في باب الممنوع من الصرف يجد أن سيبويه قد أقامه على مبدأ المخالفة، فمتى خالف الاسم ما هو عليه، وخرج عن نهجه المتعارفِ عليه في الكلام، فهو ممنوع عن الصرف؛ ذلك لِما اعتراه من ثقلٍ جرَّاء هذا التغيير، فمَنَعَ ما جاء على وزن الفعل، لكونه فارق وزن الأسماء، ومنع ما جاء مختوما بعلامة تأنيث لكونه خالف التذكير، ومنع ما جاء على وزن مفاعل ومفاعيل لكونه جاء على صيغة لا تتوفر عليها صيغُ الأسماء، ومنع ما جاء على وزن فُعَل في حال الإسمية؛ لكونه معدولا عن أصله، ومنع لفظة «أُخر» لكونها مخالفة أصلها، ومنع ما جاء أعجميا لكونه ليس له أصلٌ ينقاس عليه في العربية، وقِس على ذلك، قال الأعلم: بعد أن بيّن أن الأسماء تنقسم قسمين متمكّنٌ وغيرَ متمكنٍ، قال: «وسبب نُقصان التمكن عشرةُ أشياء: وزن الفعل، وبِنْيته، والصفة، والتأنيث، والتعريف، والجمعُ، والعدل، والعُجمة، وزيادة الألف وحدها، والألف والنون في آخر الأسم، وجعل الاسمين اسما واحدًا».(2)

كذلك اعتمد سيبويه كثيرًا على الجمع بين المفردة ومؤنثها، وبين المذكر ومثناه وجمعه؛ لأجل التأكيد على أنَّ تلك اللفظة خالصة للاسمية، وأن تلك الهمزةَ مُجتلبةٌ للإلحاق، وأُخرى للتأنيث، وثالثة راجعة إلى أصل الكلمة.

وقد جَمَعَ سيبويه جملة الأسباب المانعة للصرف في قوله: «**فإنَّما صرفتُ ما ذكرتَ لك؛ لأنَّه ليس باسمٍ يُشبهُ الفعل الذي في أوَّله زيادة، وليست في آخره زيادة تأنيث، وليس بفعلٍ لا نظير له في الأسماء**».(3)

وما يؤكد ذلك ويوضَحه، أنك إذا سمّيت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وإذا سميت المذكر بصفةٍ مؤنثة لا تكون إلا في المذكر صرفتَه، قال سيبويه: «**وإنما كان المؤنث بهذه**

(1) – انظر الكتاب 22/1 – 23

(2) – النكت للأعلم صـ 431

(3) – الكتاب 223/3

المنزلة ولم يكن كالمذكر، لأن الأشياء كلَّها أصلُها التذكير، ثمَّ تختصُّ بعدُ، فكلُّ مؤنثٍ شيء، والشيء يُذكَّرُ، فالتذكيرُ أول، وهو أشدُّ تمكُّنا، كما أنّ النكرةَ هي أشدُّ تمكُّنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكوم نكرة ثم تُعرَّف، فالتذكيرُ قبل وهو أشدُّ تمكنا عندهم. فالأول هو أشدُّ تمكنًا عندهم»[1]

ويجب التأكيد على أنّ ثمة فارقًا بين الأصل الذي وُضع له الشيء، وبين ما عُرف به وجرى به الاستخدام، فمثلا كلمة «حائض» وإن قال الخليل بأنّها في أصل الوضع للمذكر، إلا أنها جرت في الاستخدام وصفًا للمؤنث، فمن ثم فهي وإن كان أصلها للمذكّر فإنها في الاستخدام تكون للمؤنث، ومن ثمَّ فهي مؤنثة؛ ذلك أن ما درج في الاستخدام وقالته العرب هو الأصل الذي يُعمل به.

(1) – الكتاب 3/241

خاتمة:

مدار هذا المبحث حول السمات العامة، والروابط الخفية التي ربطا بها سيبويه بين الأبواب النحوية، وكيف أنه كان حريصا على الوصول إلى الدوائر الكبيرة التي تتضامُّ تحتها أكثرُ الأبواب التي تبدو مختلفة متباعدة، وهي يمكن إجازها فيما يلي:

- حاول سيبويه أن يُبرز العلائق الرابطة لتلك الأبواب التي تبدو متباعدة في ظاهرها.
- الوصول إلى تلك العلائق العامة يساعد كثيرًا على الوصول إلى السمات والخصائص المشكِّلة لأكثر الأبواب والقواعد النحوية
- عمِل سيبويه جاهدًا على إظهار القاعدة العامة التي تضبط عمل الأسماء المشتقّة عمل الفعل، فبيّن أنّ الأصل فيها مشابهة الفعل، وبقدر ما يتواجد معنى الفعلية في الجملة بقدر ما يحسُن عملُ الفعل. وهذه القاعدة يمكن أن نعوِّل عليها في الاختيار بين الوجهين (النصب والجر) في مواضع الجواز.
- حاول سيبويه أن يضع قاعدة عامة لمعرفة متى يكون الظرف خالصا للظرفية ويجب نصبه، ثُم ربطه بقاعدة عامة تُلخِّص هذا الباب، وهي أنَّه كُلَّما كان الظرف أكثر تحديدًا للمكان وأقلّ احتمالا لمعاني الفاعلية والمفعولية، كُلَّما كان أقرب إلى الظرفية، بينما يتصرف تصرف الأسماء متى ارتفعت دلالته على الظرف.
- أشار سيبويه إلى القاعدة العامة التي يندرج تحتها درسُ (الحال)، فأشار إلى أنّ الحال على اختلاف صوره وأشكاله يجب أن يتوفر على معنىً واحدٍ وهو أن يدلّ على حال وقع فيه الأمر، هذا سواءٌ أكان هذا الاسم جامدًا أو نكرة أو معرّفا بأل أو بالإضافة.
- حاول سيبويه الكشف عن القيمة الإعرابية لكلٍّ من الاسم والفعل، فالفعل أجدر بالنصب كما الاسم يكون أجدرَ بالجرّ لِما فيه من معنى الثبوت واللزوم.

- حاول سيبويه أن يربط بين بابي (الصفة والحال والتمييز) فبيّن في بادئ الأمر أنّ كليهما تحلية لِما قبله، غير أنّ الصفة أكثرُ تلاحمية وارتباطا بموصوفها، فيما لا يبدو الحال بتلك الدرجة من الترابط، وإن كان يخضع لروابط عامةٍ بين الحال وصاحبها. بينما يتبدى التمييز أكثر الثلاثة انفصاما وتباعدًا؛ فهو ليس من الأول ولا هو هو.
- عقد سيبويه موازنة طريفة بين بابي (النداء، ولا نالافية للجنس)؛ إذ إنّ كلا البابين لايعرف نهجا واحدًا، بل لكل منهما أكثرُ من وجه، من حيث البناء والإعراب، ومن ثمَّ فقد حاول سيبويه الوصول إلى السمات العامة التي تتصل بذلك الاختلاف، محاولا أن يضع قاعدة عامة حول البابين، وهي أن البناء يكون في تلك الأسماء المستغنية بنفسها عمّا بعدها، وأنَّها لذلك صارت لُحمة واحدة مع ما قبلها من (النداء ولا النافية). بينما يكون النصب فيما يكون متعلقا بما بعده
- تمايز سيبويه في عرضه للقواعد التي يجوز فيها أكثرُ من وجه إعرابي، إذ إنه يعالج تلك السمات العامة التي يتخرّجُ عليها الوجهان موضع التخير والجواز، محاولا الوصول إلى القاعدة العامة التي تُمكن القارئ في كل مرة من الوصول إلى الوجه الأكثر تناسبية وملاءمة، فهو لا يفرض وجها بعينه بقدر ما يحاول أن يضع أساسا ثابتا لهذا التخير بين الوجوه المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسَنِيِّ العلوي تـ 542هـ، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، (د.ت)
- أمالي المرتضى. غُررُ الفوائد ودُرر القلائد، للشريف المرتَضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تـ553 436هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاهُ، ط1 سنة 1373هـ 1945م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري المصري تـ: 761هـ، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ط سنة 2009م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرَ «المسمى «مُنتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات»، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنَّا تـ1117ـ 1705هـ، حققه وقدّم له الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط1سنة 1407هـ 1987م
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرحٌ للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تـ905هـ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام العلامة: جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 1412هـ 200م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، أربع مجلدات، (د.ت)
- حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى، تأليف يس بن زين الدين الحمصي الشافعي تـ: 1061هـ، وبأعلى الصفحات مجيب الندى إلى شرح قطر الندى،

لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن على الفاكهى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2سنة 1390هـ 1971م

- الحجاج والاحتجاج بأقوال سيبويه في كتب علوم القرآن(كتاب البرهان للزركشي أنموذجا، للدكتور رجاء حسين الحسناوي، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي العراق، ط1سنة 1436هـ 2015م
- الحجاج والاحتجاج بأقوال سيبويه في كتب علوم القرآن(كتاب البرهان للزركشي أنموذجا، للدكتور رجاء حسين الحسناوي، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي العراق، ط1سنة 1436هـ 2015م
- خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4 سنة 1418هـ 1997م
- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه / حَمدُو طمَّاس، دار المعرفة بيروت لبنان، ط2سنة 1426هـ 2005م
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ط سنة 1385هـ 1965م، ثلاثة أجزاء
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي، تح: د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت، ط1 1416هـ 1996م
- شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي جعفر محمد بن النحاس، تح: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ط1سنة 1406هـ 1986م
- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني تـ769، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الشرعية، دار التراث القاهرة، ط20 سنة 1400هـ 1980م
- وشرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ686هـ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 1420هـ 2000م، مجلد واحد

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي و على سيد على، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1سنة 2008م 1429هـ.
- شرح المفصّل، لابن يعيش تـ643هـ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 2001م 1422هـتـ643هـ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1سنة 2001م 1422هـ
- شعر الزبرقان بن بدر. وعمرو بن الأهتم، دراسة وتحقيق: الدكتور/ سعود محمد عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1سنة 1404هـ
- وشعر عمرو بن شأس الأسدي، تأليف الدكتور/ يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، ط1سنة 1396هـ 1976م. ط2سنة 1403هـ 1983م
- القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرَّة، لفضيلة الشيخ/ جمال الدين محمد شرف، تقديم الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم صالح، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط4سنة 1413هـ 2010م، طبعة مزيدة ومقحة
- الكتاب، لأبي بشر عمر بن عثمان «سيبويه»، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 سنة 2006م – 1427هـ
- والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري تـ: 538، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، مكتبة العُبيكان، الرياض، ط 1سنة 1418هـ 1998م،ستة أجزاء
- والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تح: على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتو عبد الفتاح إبراهيم شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث القاهرة، ط 1415هـ 1994.
- معاني القراءات، تصنيف: أبي منصور الأزهري محمد بن أحمد تـ: 370هـ 980م، تحقيق ودراسة: الدكتور/ عيد مصطفى درويش، والدكتور/ عوض بن حمد القوزي، ط1 1412هـ 1991م

- والمقاصد النحوية في شرح شواهد شُرُوح الألفية المشهور بـ»شرح الشواهد الكبرى»، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: أ.د/ على محمد فاخر و أ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني و د/ عبد الزيز محمد فاخر، دار السلام، ط1سنة 1413هـ 2010م
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمِرِّيُ تـ:476، قرأه وضبط نصَّه. الدكتور يحيى مراد. دار الكتب العلمية بيروت، ط1 سنة1425هـ 2005م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1سنة 1998م 1418هـ